المفضل بن عمر الجعفي

بحث رجالي

بقلم
عادل هاشم

المفضل بن عمر الجعفي
بحث رجالي

المفضل بن عمر الجعفي

بحث رجالي

بقلم
الشيخ عادل هاشم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، وبعد:

فهذه مجموعة أبحاث رجالية معمقة في شخصية المفضل بن عمر الجعفي وفقنا الله تعالى بإلقائها على جمع من طلبة البحث الخارج قاصدين بها التعرض للجوانب الرجالية في هذه الشخصية، دون الدخول في استقصاء واستقراء حياة الرجل ومواقفه ورواياته في الكتب والمصنفات؛ لما في ذلك من تطويل لا يهم طلبة الحوزة العلمية مضافاً الى أنه يستهلك من وقت الطالب وجهده في موارد وجهات ليس لها ربط بعملية الانتهاء الى مختار في حال الرجل –والذي هو غاية المقصود في التحقيقات الرجالية النافعة في عملية الاستدلال الفقهي–.

وحيث وفق الله تعالى (بمنه وكرمه) من الانتهاء من تهيئتها والقائها

على الطلبة الأعزاء ومراجعتها بعد ذلك والتعديل فيها، أحببنا ابرازها الى أصحاب العلم والفضيلة من المحققين والباحثين راجين أنْ تكون ذو فائدة لديهم.

ومن الله نستمد العون والتوفيق، والحمد لله اولاً وآخراً

إطلالة عامة على شخصية المفضل بن عمر:

يعتبر المفضل بن عمر من الشخصيات الجدليّة التي وقع الخلاف فيها بين الأعلام، فظهرت اتجاهات مختلفة في بيان حال الرجل، فقد وثقه جمع وضعّفه جمع آخر.

والرجل من أصحاب المصنفات -كما وردَ في جملةٍ من الكتبِ- وقد وقع في جملة من الروايات والأسانيد زادت على المئة وبأكثر من عنوان، كالمفضل من دون تقييد أو المفضل بن عمر وغيرها.

والرجل ممن روى عن:

١ -أبي عبد الله الصادق (عليه السلام).

٢ -والإمام أبي الحسن الكاظم (عليه السلام).

وكذلك روى عن جمع من الرواة منهم:

١ - أبي أيوب العطار.

٢ـ إسماعيل بن أبي فديك.

٣ـ ثابت الثمالي.

٤ـ جابر بن يزيد الجعفي.

٥ـ يونس بن ظبيان.

٦ـ الخيبري.

وفي مقابل ذلك روى عنه جمع منهم:

١ـ ابن رباط.

٢ـ إبراهيم بن خلف بن عباد الأنباطي.

٣ـ إسحاق بن عيسى.

٤ـ بشر بن جعفر.

٥ـ بكّار بن كردم.

٦ـ زرعة بن محمد.

٧ـ سليمان بن رشيد.

٨ـ محمد بن سنان.

٩ـ المعلى بن خنيس.

١٠ـ المفضل بن زائدة.

١١ـ منذر بن يزيد.

١٢ـ منصور بن يونس.

١٣ـ موسى الصيقل.

١٤ـ هشام الخراساني.

وبما تقدّم تتضح الصورة العامة لطبقة الرجل بصورة عامة وأهم الخطوط الأساسية في شخصيته.

ثمّ أنه يقع الكلام في حال الرجل من ناحية الوثاقة والضعف – والذي هو الغاية والمقصود في البحوث الرجالية والتي منها ابحاثنا هذه:

وردَ بحقّ الرجل جملة من الوجوه التي اُستفيد منها وثاقة الرجل، وفي مقابل ذلك أوردت بحق الرجل جملة من الوجوه الأخرى التي يستفاد منها عدم وثاقته، بل القدح في الرجل وفي مذهبه.

ثمّ أنه يقع الكلام في المقام الأول:

في عمدة الوجوه التي ذكرت للقول بوثاقة المفضل بن عمر وهي:

الوجه الأول:

وهو عبارة عن مجموعة من الروايات:

الرواية الأولى:

ما رواه الصدوق (قدس سره) في العيون:

عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني (رضي الله عنه) عن علي بن إبراهيم بن هاشم عن أبيه عن محمد بن سنان عن أبي الحسن (عليه السلام) أنه قال –في حديث–:

يا محمد إنَّ المفضل كان أنسي ومستراحي، وأنت أنسهما ومستراحهما- أي الرضا والجواد (عليهما السلام) -.[١]

وروى الكشي في رجال -اختيار معرفة الرجال- عن حمدويه عن الحسن بن موسى عن محمد بن سنان عنه (عليه السلام) مثله[٢] حيث قال: دخلت على أبي الحسن موسى (عليه السلام) قبل أنْ يحُمل إلى العراق بسنة، وعلي ابنه (عليه السلام) بين يديه فقال لي: يا محمد، قلت: لبيك، قال أنه سيكون في هذه السنة حركة ولا تخرج منها، ثمّ اطرق ونكت الأرض بيده ثم رفع رأسه إليّ وهو يقول:

ويضلّ الله الظالمين ويفعل ما يشاء، قلت: وما ذاك جعلت فداك؟ قال من ظلم ابني هذا وجحّد إمامته من بعدي كان كمن ظلم علي بن أبي طالب حقه وإمامته من بعد محمد (صلى الله عليه وآله)، فعلمتُ أنه قد نعى إليّ نفسه، ودلّ على ابنه فقلت: والله لأنْ مدّ الله في عمري لأسلمن إليه حقّه ولأقرنّ له بالإمامة، أشهد أنه من بعدك حجة الله على خلقه والداعي إلى دينه.

(١) اُنظر: الشيخ الصدوق: عيون أخبار الرضا (عليه السلام): الجزء الأول: ٣٢- ٢٩.

(٢) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٩٧ رقم: ٩٨٢.

فقال لي: يا محمد بعّد الله في عمرك، وتدعو إلى إمامته ومن يقوم مقامه من بعده فقلت: ومن ذاك جعلت فداك؟ فقال: محمد إبنه قلت بالرضى والتسليم ......إلى أن قال: ثم قال: يا محمد إنَّ المفضل أنسي ومستراحي، وأنت أنسهما ومستراحهما، حرام على النار أنْ تمسّك أبدا.(١)

وتقريب الدلالة على حسن الحال للمفضل بن عمر ومحمد بن سنان واضحة.

ولكنّ الرواية ضعيفة من ناحية السند –كما تقدم مفصلاً– من جهة الانتهاء إلى عدم وثاقة محمد بن سنان، بل ثبوت غلّوه وضعّفه في الحديث وعدم الالتفات إلى ما يرويه.

الرواية الثانية:

وهي الرواية التي أشار إليها المحدث النوري (ﯙ) وصاحب تكملة الرجال وهي من رواه ثقة الإسلام الكليني في الكافي:

عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن سنان –وهو محمد– عن أبي حنيفة (سابق) الحاج قال:

(١) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٧٩٧ رقم: ٩٨٢.

مرّ بنا المفضل أنا وختني[١] نتشاجر في ميراث، فوقف علينا ساعة ثم قال لنا: تعالوا إلى المنزل فأتيناه فأصلح بيننا بأربعمئة درهم فدفعها إلينا من عنده حتى إذا استوثق كل واحد من صاحبه قال: أما أنها ليست من مالي، ولكن أبو عبد الله (عليه السلام) أمرني إذا تنازع رجلان في شيء أنْ أصلح بينهما وانتدبهما من ماله، فهذا من مال أبي عبد الله (عليه السلام).[٢]

وبالإسناد عن ابن سنان عن المفضل قال:

قال أبو عبد الله (عليه السلام): إذا رأيت بين اثنين من شيعتنا منازعة فافتدهما من مالي.[٣]

وقرّبوا الدلالة على وثاقة المفضل بما حاصله:

أنَّ هذان الخبران يدلاّن على أنه كان وكيلاً له (عليه السلام)، وانه كان يمتثل أمره (عليه السلام)، وبمعية دلالة الوكالة عن الإمام (عليه السلام) على الوثاقة

(١) أُنظر: أن الختني أبو امرأة الرجل وأخو امرأته وكل من كان من قبل امرأته وفي الحديث علي ختن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أي زوج ابنته الزهراء (سلام الله عليها) والجميع أختان والانثى ختنة.

(٢) أُنظر: اصول الكافي: الجزء الثاني: صفحة: ١٦٧ حديث: ٤.

(٣) أُنظر: أصول الكافي: الجزء الثاني: صفحة: ١٦٧ حديث: ٥.

فالرجل ثقة.[١]

ولنا في المقام كلام حاصله: أنَّ هذا الكلام غير تامّ؛ وذلك:

أولاً: فلأن الرواية ضعيفة من ناحية السند بمحمد بن سنان كما تقدّم وثانياً: أنه لا يمكن إثبات وثاقة شخص برواية نفسه كما هو واضح، وثالثاً: أنه قد مرّ مفصلاً بأنّه لا دلالة في الوكالة عموماً بكل صورها وأقسامها على الوثاقة في الحديث، فالذي يدلّ منها على الوثاقة في الحديث -أو قل يستبطنها- الوكالة في الأمور الشرعية والنصب والتوكيل بلحاظ التحديث بالحلال والحرام عن الأئمة (عليهم السلام) دون الوكالة عنهم (عليهم السلام) في الأمور المالية والاجتماعية والخدمية أو القضايا الخاصة ونحو ذلك.

ورابعاً: أنه لا دلالة فيما ورد في الرواية على كونه وكيلاً في هذه الناحية بل يمكن حمله على تصرف في مورد أو موردين ونحو ذلك.

(١) أُنظر: المحدث النوري: خاتمة مستدرك الوسائل: الجزء الرابع: صفحة: ٩٦ـ ٩٧ وكذلك أُنظر: تكملة الرجال الجزء الثاني: صفحة: ٥٢٩.

الرواية الثالثة:

وهي الرواية التي أوردها الكشي في اختيار معرفة الرجال:

عن محمد بن مسعود قال: حدثني عبد الله بن خلف بن محمد بن خلف قال: حدثني علي بن حسان الواسطي قال: حدثني موسى بن بكر قال: سمعت أبا الحسن (عليه السلام) يقول:

لّما اتاه موت المفضل بن عمر قال: رحمه الله، كان الوالد بعد الوالد، أما أنه قد استراح.[1]

يقع الكلام في الرواية من ناحية السند والدلالة.

أما سنداً فيمكن الحديث فيه من جهتين:

الجهة الأولى:

أنَّ محمد بن مسعود –وهو العياشي المعروف– يرويها عن عبد الله بن محمد بن خلف ولكن هذا الرجل –أي عبد الله بن محمد بن خلف– بهذا العنوان لا ذكر له في الأسانيد في غير هذا المورد وبالتالي فالأقرب – ولعلّه الاظهر– وقوع التصحيف في الاسم، والاقرب أنه عبد الله بن

(١) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٦١٢ رقم: ٥٨٢.

محمد بن خالد بمعية تصحيف خالد إلى خلف وإمكانية ذلك مبنية على قرب رسم الكلمتين خصوصاً بعد أن يعلم أنَّ من عادة القدماء حذف الألف من بعض الألفاظ كخالد وإمكانية كتابة(الدال) (خاء).

فإذا كان الأمر كذلك –كما هو الأقرب– فيكون المقصود بالرجل الذي يروي عنه العياشي هو (**عبد الله بن محمد بن خالد الطيالسي**).

ثم أنه يقع الكلام في حال الرجل من ناحية الوثاقة في الحديث من جهة اننا لم نتعرض إليه سابقاً.

في البداية لابدّ من الإشارة إلى أنَّ الرجل قد ورد في الأسانيد تحت أكثر من عنوان:

الأول: عبد الله بن أبي عبد الله.

الثاني: عبد الله بن محمد بن خالد الطيالسي.

الثالث: عبد الله بن محمد بن خالد.

كما أنه ورد في أكثر من كُنية كأبي العباس كما ورد في فهرست أسماء مصنفي الشيعة للنجاشي– كما سياتي–، وأبا محمد كما كناه محمد بن مسعود في اختيار معرفة الرجال في ترجمة ميثم وربعي ابن عبد الله وعبد الله بن خداش، ورجّح جمع أنَّ للرجل أكثر من كنية، وهو ليس ببعيد.

وعدّه الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في عداد أصحاب الإمام العسكري (عليه السلام)، ثمّ أن النجاشي ترجم له بالقول:

عبد الله بن أبي عبد الله محمد بن خالد بن عمر الطيالسي، أبو العباس التميمي، رجل من أصحابنا، ثقة سليمُ الجنبةَ، وكذلك أخوه أبو محمد الحسن.

ولعبد الله كتاب (نوادر) أخبرنا عدة من أصحابنا عن الزراري عن محمد بن جعفر عنه بكتابه، ونسخة أخرى نوادر صغيرة، رواه أبو الحسين النصيبي أخبرنا بقرآءة أحمد بن الحسين قال: حدثنا علي بن محمد بن الزبير عنه، ونسخة أخرى صغيرة أخبرنا بها الحسين بن عبد الله عن جعفر بن محمد قال: حدثنا جعفر بن محمد بن مسعود عن أبيه عن عبد الله.(١)

بينما ذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في عداد أصحاب الإمام العسكري (عليه السلام) وقال عنه:

---

(١) اُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة: ٢١٩ رقم: ٥٧٢.

عبد الله بن محمد بن خالد الطيالسي، كوفي.(١)

وأما الكشي فقد تعرض للطيالسي في باب ضمن مجموعة من الرواة في اختيار معرفة الرجال وهم: علي وأحمد ابني الحسن بن علي بن فضال الكوفيين، وعبد الله بن محمد بن خالد الطيالسي كوفي، والقاسم بن هشام اللؤلؤي كوفي، ومحمد بن أحمد وهو حمران النهدي كوفي، وعلي بن عبد الله بن مروان بغدادي، وابراهيم بن محمد بن فارس ومحمد بن يزداد الرازي واسحاق بن محمد البصري).

قال أبو عمرو: سألت أبا النضر محمد بن مسعود عن جميع هؤلاء فقال: ....إلى أنْ قال: وأما عبد الله بن محمد بن خالد الطيالسي فما علمته إلاّ خيراً ثقة.(٢)

والرواية معتبرة سنداً بعد ما لم يوجد في أسنادها سوى محمد بن مسعود العياشي والرجل ثقة، ويعضد وثاقة الرجل –بعد الكلمات المتقدمة–:

(١) أُنظر: الشيخ الطوسي: الرجال: صفحة: ٤٠٠ رقم: ٥٨٦٦.

(٢) أُنظر: الشيخ الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثالث: صفحة: ١٥٣ ـ ١٥٤. تحقيق: الشيخ محمد الماجدي.

أولاً: وقوعه في أسناد كامل الزيارات لابن قولويه، حيث روى عنه عبد الله بن جعفر الحميري في الباب ٥٩ في أنَّ من زار الحسين (عليه السلام) كان كمن زار الله تعالى في عرشه الحديث الثاني عشر.

ثانياً: وكذلك ورود الرجل في أسناد ما يسمى بتفسير القمي، حيث روى عن العباس ابن العامر وروى عنه محمد بن جعفر في تفسير سورة الصافات، وتحديداً في تفسير قوله تعالى :(وما منا إلاّ له مقام معلوم).[1] فالمتحصل مما تقدّم:

أنَّ عبد الله بن محمد بن خالد بن عمر الطيالسي ثقة خيّر سليم الجنبة.

ثمّ أنه لابدّ من الإشارة إلى أمرين:

الأول: أنَّ ما يؤكد كون المراد من عبد الله هنا هو عبد الله بن محمد بن خالد الطيالسي أنه هو الذي يروي عنه محمد بن مسعود العياشي كما تقدّم عن النجاشي في ترجمته.

(١) للاطلاع على الأول والثاني اُنظر: السيد الخوئي: معجم رجال الحديث: الجزء الحادي عشر: صفحة: ١٠٠ وصفحة: ٣٢٨.

وكذلك هو الذي يروي عن علي بن حسان الواسطي.(١)

الثاني: أنَّ علي بن حسّان الواسطي ثقة معتبر الحديث تقدّم منا الكلام في ذلك.

الجهة الثانية:

الحديث في حال موسى بن بكر:

ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

موسى بن بكر الواسطي، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام) وعن الرجال، له كتاب يرويه جماعة، أخبرنا علي بن أحمد عن محمد بن الحسن عن محمد بن الحسن عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عنه.(٢)

وفي مقابل ذلك ذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في غير مورد:

الأول: في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) وقال عنه: موسى بن بكر الواسطي.(٣)

---

(١) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال الجزء الثاني: صفحة: ٥٨٩.

(٢) اُنظر: الشيخ الطوسي: الرجال: صفحة: ٣٠١، رقم: ٤٤١٨.

(٣) اُنظر: الشيخ الطوسي: الرجال: صفحة: ٣٠١ رقم: ٤٤١٨.

الثاني: في فهرست كتب الشيعة وأصولهم حيث ترجم له بالقول:

موسى بن بكر، له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد عن ابن الوليد عن الصفار عن إبراهيم بن هاشم عن ابن أبي عمير عنه، ورواه صفوان بن يحيى عنه.(١)

ومن الواضح أنَّ الرجل ثقة في الحديث بمعية رواية ابن أبي عمير وصفوان عنه، وهؤلاء من مشايخ الثقات الذين ثبت لدينا أنهم لا يروون –بل لا يرسلون– إلاّ عن ثقة، فموسى بن بكر الواسطي ثقة في الحديث. وعليه فالرواية معتبرة من ناحية السند.

ثم أنه يقع الكلام في جهة الدلالة:

فالرواية قصيرة لم يرد فيها إلاّ عبارتان:

الأولى: عبارة (أنه كان الوالد بعد الوالد) وهي –كما هو الأقرب بل لعله الظاهر– ليست بصدد الحديث عن الوثاقة، ولا الإشارة إلى ما يمكن أنْ يستبطن الوثاقة، ولكنها تتحدث عن إظهار المفضل الشفقة والاحترام تجاه الإمام (عليه السلام) كما يظهر من علاقة الوالد والولد، وهذه

---

(١) اُنظر: الشيخ الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة: ٢٤٢ ـ ٢٤٣ رقم: ٧١٧.

العبارة تحكي عن هذه الجهة دون إرادة الوثاقة في الحديث بوجه، ولا حتى إرادة تبرئته وإبعاده عن التهم التي قيلت بحقه.

الثانية عبارة (أما أنه قد استراح) فيحتمل فيها الإشارة إلى راحته عما كان يعانيه من تهُم من جمع من الأصحاب والرؤساء، وما كان ذلك مما يسببه من ألم وأذية فأراحه الله منها بالموت.

والمتحصل مما تقدّم أنَّ الرواية وإنْ كانت معتبرة سنداً، ولكنها غير تامّة دلالة.

الرواية الرابعة:

ما رواه الكشي في اختيار معرفة الرجال:

محمد بن مسعود عن إسحاق بن محمد البصري قال:

أخبرنا محمد بن الحسين عن محمد بن سنان عن بشير الدهان قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام) لمحمد بن كثير الثقفي: ما تقول في المفضّل بن عمر؟ قال: ما عسيت أنْ أقول فيه، لو رأيت في عنقه صليباً وفي وسطه كستيجاً[1] دون الزنار[1] لعلمت أنه على الحق بعد ما سمعتك تقول فيه ما

(١) أُنظر: أن الكستيج بالضم خيط غليظ يشده الذمي فوق ثيابه.

تقول.

قال (رحمه الله): لكن حجر بن زائدة وعامر بن جذاعة أتياني فشتماه عندي، فقلت لهما لا تفعلا فإني أهواه فلم يقبلا، فسألتهما وأخبرتهما أنْ الكف عنه حاجتي فلم يفعلا، فلا غفر الله لهما، أما إني لو كرّمت عليهما لكرّم عليهما من يكرّم عليّ، ولقد كان كثير عزة في مودته لها وأصدق منهما في مودتهما لي حيث يقول:

لقد علمت بالغيب إني اخونها.... إذ هو لم يكرّم عليّ كريمها

أما إني لو كرّمت عليهما لكرم عليهما من يكرّم عليّ.[2]

والرواية مخدوشة سنداً؛ لورود محمد بن سنان فيها، والرجل بحسب المختار غالٍ ضعيف في الحديث.

وهنا نود الإشارة إلى أننا ذكرنا في غير مورد بأنه يجب أنْ ينظر للغلو والغلاة نظرة معمّقة ولا يجوز أن ينظر إليهم نظرة سطحية.

وبعبارة أخرى:

(١) أُنظر: قاموس المحيط: الجزء الأول: صفحة: ٢٠٥.

(٢) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٢٧٧ ـ ٢٧٨ رقم: ٥٨٩، تحقيق: الشيخ محمد الماجدي.

يجب أنْ ينظر إلى الغلو –والغلاة تحديداً– بكونهم منظومة فكرية وجدت في على مدى طويل من الزمان فلذلك تداخلوا في كلّ الطبقات تقريباً، ونعتقد بأنهم كان لهم تواصل بين الطبقات، فكان اللاحق يبرّر للسابق ويحاول أن يحسّن ويلّمع صورته بشتى الطرق كما أشرنا إليه، فلذلك لابدّ من الالتفات إلى الغلاة ووقوعهم في الأسانيد، فإنَّ الأسانيد التي تضم بين طياتها غالٍ أو متهم بالغلو تحتاج إلى مزيد تأنٍ وتدقيق.

نعم ورد فيها بشير الدهان:

والرجل ممن روى عنه صفوان بن يحيى كما ورد في كتاب بصائر الدرجات لمحمد بن الحسن الصفار حيث قال:

حدثنا عبد الله بن عامر عن عبد الرحمن بن أبي نجران عن صفوان عن بشير الدهان عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: لمّا مرض رسول الله (صلى الله عليه وآله) مرضه الذي تُوفي فيه بعث إلى علي (عليه السلام) فلما جاء أكبّ عليه فلم يزل يحدثه ويحدثه، فلما فرغ لقياه فقالا: بما حدثك صاحبك؟ قال: حدثني

بباب يفتح ألف باب كل باب يفتح ألف باب.(١)

وكذلك أوردها العلامة المجلسي (طاب ثراه) في بحار الأنوار رواية علي بن أحمد عن عبد الله بن مُسلم عن أيوب بن نوح عن صفوان عن بشير.(٢) كما أشار إلى رواية صفوان عن بشير الدهان جمع آخر في (الخصال) في باب علم رسول الله (صلى الله عليه وآله) باباً ......إلى آخره، الحديث الثامن منه.(٣)

ثم أنَّ الرجل ذكره الشيخ الطوسي (طاب ثراه) في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) وقال عنه: بشير الدهان الكوفي.(٤)

نعم، ورد في بعض نسخ رجال الطوسي (بشر) مكان (بشير)، ولكن الظاهر أنَّ الصحيح (بشير) بمعية ما عنونه به ابن حجر في لسان

---

(١) أُنظر: محمد بن الحسن الصفار: بصائر الدرجات: ٢٣٥ في ذكر الأبواب التي علّم رسول الله (صلى الله عليه وآله). الحديث الرابع عشر.

(٢) أُنظر: العلامة المجلسي: بحار الأنوار: الجزء: ٥٢، صفحة: ٣٥٧، الحديث: ١٢٢.

(٣) أُنظر: غلام رضا عرفانيان: مشايخ الثقات: صفحة: ٢٠٨ رقم: ٢٢.

(٤) أُنظر: الطوسي: الرجال: صفحة: ١٦٩ رقم: ١٩٦٥.

الميزان.(١) وكذلك ذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في عداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام) وقال عنه:

بشير الدهان، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وقيل (بسير) بالياء والسين غير المعجّمة.(٢)

ثمّ أنه يعضد وثاقة الرجل بعد رواية صفوان عنه –وفيها الكفاية على المختار –ورود الرجل في أسناد كامل الزيارات حيث روى عنه صالح بن عقبة في باب ثواب من زار الإمام الحسين (عليه السلام) راكباً أو ماشياً الحديث الثاني.(٣)

الرواية الخامسة:

ما ورد في روضة الكافي:

عن علي بن إبراهيم عن أبيه ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد جميعاً عن ابن أبي عمير عن الحسين بن احمد المنقري عن يونس بن ظبيان قال: قلت للصادق (عليه السلام) ألا تنهى هذين

---

(١) اُنظر: ابن حجر: لسان الميزان: الجزء الثاني: صفحة: ٤١.

(٢) اُنظر: الطوسي: الرجال: صفحة: ٣٣٣ رقم: ٤٩٥٦.

(٣) اُنظر: السيد الخوئي: معجم رجال الحديث: الجزء الرابع: صفحة: ٢٣٩.

الرجلين عن هذا الرجل، فقال: من هذا الرجل ومن هذين الرجلين؟ قلت: ألا تنهى حجر بن زائدة وعامر بن جذاعة عن المفضل بن عمر؟ قال: يا يونس قد سألتهما أن يكفا عنه فلم يفعلا، فلا غفر الله لهما ....إلى أن قال..... وفي آخره قال، قال (عليه السلام) لو أحباني لاحبا ما أحب.[1]

ولكن الرواية ضعيفة جداً من ناحية السند، فالراوي لها يونس بن ظبيان وهو -على المختار- ضعيف جداً، غالٍ، من الكذابين المشهورين الذين لا يلتفت إلى رواياتهم.

فالرواية ساقطة عن الاعتبار.

نعم، نريد في المقام أنْ نشير إلى مسألة تقدم الحديث عنها في غير مورد وقريباً كذلك وهو:

أنه لابدّ من النظر إلى الغلاة نظرةً دقيقةً تحقيقيةً موضوعيةً لا نظرة سطحية.

وبعبارة أخرى:

يجب أنْ يُنظر إليهم كمنظومة فكرية منحرفة منتشرة على طول

---

(١) أُنظر: الكليني، الكافي: الجزء الثامن: صفحة: ٣٧٣ رقم ٥٦١ من الروضة.

التاريخ، وخصوصاً في زمن الأئمة (عليهم السلام) وكان لهذا الخط المنحرف ما يمثله في كل طبقة وزمان وكان يأتي من بعد تلك الطبقة أيضاً أناس آخرون من الغلاة يحاولون –بشتى الطرق– أن يُلمعوا ويحسّنوا صورة الغلاة والكذابين والمنحرفين الذين من قبلهم من خلال وضع ودسّ روايات مكذوبة عن الأئمة (عليهم السلام) يراد منها تلميع صورة هؤلاء الغلاة والكذابين –وسيأتي مزيد بيان إن شاء الله من هذه الجهة–.

كما أنَّ دلالة الرواية على المدعى –على تقدير تماميتها سنداً– ليست بذلك الوضوح المُفْضي للقول بوثاقة الرجل.

الرواية السادسة:

ما رواه الكشي في اختيار معرفة الرجال من أنه:

حدّثني إبراهيم بن محمد قال حدثني سعد بن عبد الله القمي قال حدثني احمد بن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير عن الحسين بن أحمد عن أسد بن أبي العلاء عن هشام بن أحمر قال:

دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) وأنا أريد أن اسأله عن المفضل بن عمر، وهو في ضيعة له في يوم شديد الحر والعرق يسيل على صدره فابتدأني فقال: نعم والله الذي لا اله إلاّ هو المفضل بن عمر الجعفي –

حتى احصيت نيفاً وثلاثين مرة يقولها ويكررها- قال: إنما هو والد بعد والد.

قال الكشي: أسد بن أبي العلاء يروي المناكير، ولعلّ هذا الخبر روي في حال استقامة المفضل قبل أنْ يصير خطابياً.[1]

ونود التعقيب على هذه الرواية ابتداءً بأنها أيضاً من الموارد التي تكشف عن أنَّ منظومة الغلو والغلاة والانحراف لم تكن وليدة ساعة أو لحظة أو طبقة أو زمان معين، وإنما كان منهجاً واضحاً متواصلاً على طول التاريخ وكان له في كل طبقة من يُمثله، ومن الخصوصيات الخاصة بأنهم كانوا يتبعون أسلوب العمل الجماعي، فكان اللاحق في الطبقة يحاول تلميع وتهذيب صورة الكذّاب أو الغالّ الذي قبله، وهذا واضح ونعتقد بأن هذه الرواية مثال على ذلك -وسياتي مزيد بيان ان شاء الله أيضاً من هذه الجهة فانتظر.

ثمّ أنه يقع الكلام في الرواية سنداً ودلالة:

أما من ناحية السند، ففيه غير مورد للخدش منهم.

---

(١) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٢٧٩ رقم: ٥٩١. تحقيق: الشيخ محمد الماجدي.

الأول: الحسين بن أحمد والظاهر أنه المنقري وقد تقدّم مفصلاً في مشايخ الثقات مشايخ ابن أبي عمير التعرض مفصلاً لحال الرجل، وانتهينا إلى ثبوت كونه ضعيف الحديث.

الثاني: أسد بن أبي العلاء، فإنّ الرجل وإنْ تعرض لذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في عداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام) وقال عنه أسد بن أبي العلاء.(١)

ولم نعثر على أكثر من ذلك وما تقدّمت من كلمات الكشي من كون الرجل يروي المناكير يكفي للقول بعدم اعتبار مروياته بعدما لم يقُم وجه للقول بوثاقته.

فالنتيجة: أن الرواية سنداً ساقطة عن الاعتبار.

وأمّا من ناحية الدلالة فيمكن الخدش في دلالتها على المدعى من وثاقة المفضل بن عمر من خلال عين ما تقدّم في نقد دلالة لجملة (والد بعد والد) فراجع.

فالنتيجة: أنَّ هذه الرواية ساقطة سنداً ودلالة.

---

(١) أُنظر: الشيخ الطوسي: الرجال: صفحة: ٣٣٢، رقم: ٤٩٣٧.

الرواية السابعة:

ما رواه الكشي في اختيار معرفة الرجال حيث قال:

قال نصر بن الصباح رفعه عن محمد بن سنان أنَّ عدة من أهل الكوفة كتبوا إلى الصادق (عليه السلام) فقالوا: إنَّ المفضل يجالس الشُطار[1] وأصحاب الحمام وقوماً يشربون الشراب ينبغي أنْ تكتب إليه وتأمره أنْ لا يجالسهم، فكتب إلى المفضل كتاباً وختمه ودفعه إليهم وأمرهم أن يدفعوا الكتاب من أيديهم إلى يد المفضل.

فجاءوا بالكتاب إلى المفضل منهم زرارة وعبد الله بن بكير ومحمد بن مسلم وأبو بصير وحجر بن زائدة، ودفعوا الكتاب إلى المفضل ففكه وقرأوه فإذا فيه: بسم الله الرحمن الرحيم اشتري كذا وكذا واشتري كذا، ولم يذكر فيه قليلاً ولا كثيراً مما قالوا فيه، فلما قرأ الكتاب دفعه إلى زرارة ودفع زرارة إلى محمد بن مسلم حتى دار الكتاب على الكلّ، فقال المفضل ماذا تقولون؟ قالوا: هذا مال عظيم حتى ننظر ونجمع ونحمل

---

(١) أُنظر: أن الشطار جمع شاطر وهو من أعيى أهله ومؤدبه خبثاً ومكراً، وقول الناس: أن فلان شاطر معناه انه أخذ في نحو غير الاستواء، ولذلك قيل له شاطر؛ لأنه تباعد عن الاستواء. تاج العروس: الجزء السابع: صفحة: ٢٤.

إليك ثم ندرك الإتراك بعد ننظر في ذلك، وأرادوا الانصراف فقال المفضل: حتى تغدّوا عندي، فحبسهم لغدائه ووجّه المفضل إلى أصحابه الذين سعوا بهم فجاءوه وقرأوا عليهم كتاب أبي عبد الله (عليه السلام) فرجعوا من عنده وحبس المفضل هؤلاء ليتغدوا عنده فرجع الفتيان وحمل كل واحد منهم على قدر قوته ألفاً وألفين وأقل وأكثر، فحَضروا وأحضروا ألفي دينار وعشرة آلاف درهم قبل أنْ يفرغ هؤلاء من الغداء، فقال لهم المفضل: تأمروني أنْ اطرد هؤلاء من عندي، تظنون أن الله تعالى محتاج إلى صلاتكم وصومكم.[١]

واستدل بهذه الرواية المحدث النوري (رحمه الله) في خاتمة مستدركه على وثاقة المفضل بن عمر.[٢]

---

(١) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٢٨٤ ـ ٢٨٦ رقم: ٥٩٩.

(٢) أُنظر: المحدث النوري: خاتمة مستدرك الوسائل: الجزء الرابع: صفحة: ١٠٠ ـ ١٠١.

وللمناقشة في هذه الرواية مجال سنداً ودلالة:

أما من ناحية السند:

فهناك أكثر من جهة للخدش فيها منها:

الجهة الأولى:

جهة الرفع من النضّر بن الصباح إلى محمد بن سنان، وهو مضّر بصحة سندها كما هو واضح.

من جهة محمد بن سنان، فقد ثبت لدينا أنَّ الرجلَ ضعيف في الحديث غالٍ، بل أكثر من ذلك كما تقدّم.

الجهة الثالثة:

من جهة نصر بن الصباح، وهو نصر بن الصباح البلخي، يروي عنه الكشي في رجاله في غير مورد، وهو يروي عن جمع منهم:

١ – أحمد بن محمد بن عيسى.

٢ – وإسحاق بن محمد البصري.

٣– والحسن بن علي بن أبي عثمان.

٤– والفضل بن شاذان.

٥ –ورفع عن محمد بن سنان.

وكان الشيخ الطوسي (قدس سره) قد ترجم له في رجاله في باب من لم يروي عن واحد من الأئمة (عليهم السلام) بالقول:

نصر بن الصباح، يكنى أبا القاسم، من أهل بلخ، لقي جلّ من كان في عصره من المشايخ والعلماء وروى عنهم، إلاّ أنه قيل إنه كان من الطيارة، غالٍ.[1]

وترجم له النجاشي في (فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقولِ):

نصر بن الصباح، أبو القاسم البلخي، غالِ المذهب، روى عنه الكشي له كتب منها: كتاب معرفة الناقلين، كتاب فرق الشيعة، أخبرنا الحسين بن احمد بن هدية قال: حدثنا جعفر بن محمد قال: حدثنا محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي عنه.[2]

وبعد التتبع لم نجد وجهاً يمكن أن يستكشف منه وثاقة الرجل وعليه فالرجل لم يثبت له توثيق، بل هو غالٍ غير معتبر الرواية.

---

(١) أُنظر: الشيخ الطوسي: الرجال: صفحة: ٤٤٩ رقم: ٦٣٨٥.

(٢) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة: ٤٢٨ رقم: ١١٤٩.

فالنتيجة:

أنّ الرواية ساقطة عن الاعتبار سنداً.

ثمّ أنه لا بأس من الإشارة إلى أن هذه الرواية أيضاً يمكن أن تعتبر من جملة الأمثلة التي تقدمت في ضرورة أن يُنظر إلى الغلو نظرة موضوعية دقيقة والابتعاد عن النظرة السطحية لهم، وأنهم كانوا يمثلون خطأً مهماً في فهم خصوصيات ومقامات أهل البيت (عليهم السلام)، فإن هذه نظرة سطحية لازمها جملة كبيرة من اللوازم التي لا يمكن الالتزام بها، بل أن مقتضى النظرة الموضوعية التدقيقية التحقيقية هو النظر إليهم كمنهج ممتد في طول الطبقات ولديهم في كل طبقة من يمثلهم وكان لكل لاحق علاقة بالسابق، ولعل السابق كان يُمهد الأمور للاحق وهكذا.

ومن الواضح أنهم كانوا يتبادلون الكلام والروايات والكتب والأحاديث وكانوا يجتمعون لتهيئة أمور الدس والتزوير والتحريف في الكتب ومحاولة تلميع صورة بعضهم البعض، فلابدّ من الالتفات إلى هذه الجهة –وسيأتي إن شاء الله تعالى مزيد بيان من هذه الناحية–.

وأما الكلام من ناحية الدلالة:

فلا دلالة واضحة للرواية على وثاقة المفضل في الحديث، فإنَّ غاية

ما يمكن أنْ يدُعى من الدلالة أنها في مقام عدم إثبات ما نسب إليه من أفعال مشينة مخلة بالعدالة، ولا يلازم ذلك إثبات وثاقته في الحديث كما هو المطلوب.

الرواية الثامنة:

ما رواه الكشي في رجاله بالقول:

حكى نصر بن الصباح عن ابن أبي عمير بإسناده:

أنَّ الشيعة حين أحدث أبو الخطاب ما أحدث خرجوا إلى أبي عبد الله (عليه السلام) فقالوا: اقم لنا رجلاً نفزع إليه في أمر ديننا وما نحتاج إليه من الأحكام، قال لا تحتاجون إلى ذلك، متى ما احتاج أحدكم عرّج عليّ وسمع مني وينصرف، فقالوا: لابدّ، فقال: قد اقمت عليكم المفضل، اسمعوا منه واقبلوا عنه، فإنه لا يقول على الله وعليّ إلاّ الحقَ، فلم يأتي عليه كثير شيء حتى شنعوا عليه وعلى أصحابه وقالوا: أصحابه لا يصلّون ويشربون النبيذ، وهم أصحاب الحمام، ويقطعون الطريق

والمفضل يقرّبهم ويُدنيهم.(١)

واستدل بهذه الرواية المحدث النوري على وثاقة المفضل بن عمر.(٢)

ولكنّ الرواية مخدوشة سنداً من جهة نصر بن الصّباح الذي لم يثبت له توثيق، بل الثابت لدينا أنَّ الرجلَ من الغلاةِ، مضافاً إلى جهات أخرى واضحة في سند الرواية لا تخفى على الناظر.

والرواية من ناحية الدلالة كذلك غير تامّة؛ وذلك لأنه كما ورد فيها مدح كذلك ورد فيها ذمّ، وإن كان من الأصحاب على المفضل وأصحابه واتهموهم بتهم تهدم الجلالة والدين والعدالة والمروءة.

فالنتيجة: أنَّ الرواية ساقطة من ناحية السند، وغير ظاهرة دلالة في وثاقة المفضل.

الرواية التاسعة:

ما رواه الكشي في اختيار معرفة الرجال حيث قال:

وحدثني محمد بن قولويه قال: حدثني سعد بن عبد الله عن أحمد

---

(١) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة ٢٨٦ رقم: ٦٠٠ تحقيق: الشيخ محمد الماجدي.

(٢) أُنظر: المحدث النوري: خاتمة مستدرك الوسائل: الجزء الرابع: صفحة: ١٠١.

بن محمد بن عيسى عن البرقي عن عثمان بن عيسى عن خالد بن نجيح الجوان قال:

قال لي أبو الحسن (عليه السلام): ما يقولون في المفضل بن عمر، قلت: يقولون عليه هبه يهودياً أو نصرانياً، وهو يقوم بأمر صاحبكم، قال: ويلهم ما أخبث ما انزلوه، ما عندي كذلك وما لي فيهم مثله.[1]

وقد استدل بهذه الرواية جمع على وثاقة المفضل.[2]

والرواية سنداً تامة بعد أن بنينا على وثاقة كل من محمد بن قولويه –والد جعفر بن محمد بن قولويه صاحب كامل الزيارات– والبرقي وأحمد بن محمد بن عيسى وعثمان بن عيسى الرواسي العامري الكلابي وخالد بن نجيح الجوان.

ولكن:

مع ذلك يمكن أنْ يقال:

أنَّ الرواية محلّ الكلام غير معتمدة؛ وذلك لأنَّ الكشَي قد ذكر –في

(١) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٢٨٧.

(٢) اُنظر: منهم المحدث النوري في خاتمة مستدرك الوسائل: الجزء الرابع: صفحة: ١٠٢.

غير مورد– قوله: إسحاق وعبد الله وخالد من أهل الارتفاع،[١] وأنَّ خالد بن نجيح الجوان كانَ من أهلِ الارتفاع والغلو. وبالتالي فالروايات التي يرويها في مقام المدح للمفضل بن عمر يصعبُ –بل يشكلُ– الاعتماد عليها.

وقد اتضحت بما تقدّم سلسلة الغلاة في مختلف الطبقات وكيف أنهم حينما كانوا يروون عن الغلاة من الطبقات السابقة لهم يحاولون دفع التهمة عن اولئك الغلاة بشكل أو بآخر؛ حتى لا تخُدش مروياتهم بالغلو والارتفاع وتُترك من قبل الأصحاب، فانتبه.

وقد أشرنا إلى هذه المسألة وهذه الجهة المهمة في مرويات الغلاة في غير مورد كما تقدّم وكما سيأتي إن شاء الله تعالى.

الرواية العاشرة:

ما رواه الكشي في رجاله حيث قال:

حدثني حمدويه بن نصُير قال: حدثني محمد بن عيسى عن محمد بن عمر الزيات عن محمد بن حبيب،[٢] قال حدثني بعض أصحابنا من كان

(١) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٢٨٤ رقم: ٥٩٨.

(٢) أُنظر: في ألف وباء وجيم محمد بن حريز.

عند أبي الحسن الثاني (عليه السلام) جالساً فلما نهضوا قالوا لهم: القوا أبا جعفر (عليه السلام) فسلموا عليه وأحدثوا به عهداً، فلما نهض القوم التفت إليّ وقال: يرحم الله المفضل إنه كان ليكتفي بدون هذا.(١)

والخدش في سند الرواية واضح، فإنّه لا نعلم من هو المقصود ببعض أصحابنا، وكذلك جهالة حالهم تمنع عن الركون إلى الرواية والقول باعتبارها والبناء عليها.

الرواية الحادية عشر:

ما رواه الكشي في رجاله عن علي بن محمد قال:

حدثني سلمة بن الخطاب عن علي بن حسان عن موسى بن بكر قال:

كنُت في خدمة أبي الحسن (عليه السلام) ولم أكن أرى شيئاً يصل إليه إلاّ من ناحية المفضل بن عمر، ولربما رأيت الرجل يأتي بالشيء فلا يقبله منه

---

(١) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٢٨٦ ـ ٢٨٧ رقم: ٦٠١.

ويقول: أوصله إلى المفضل.(١)

ولكنّ الرواية ضعيفة من ناحية السند من جهة ما ثبتَ لدينا من ضعف سلمة بن الخطاب كما تقدّم مفصلاً فراجع.

الرواية الثانية عشر:

ما رواه الكشي في رجاله عن علي بن محمد قال:

حدثني محمد بن أحمد عن أحمد بن كليب عن محمد بن الحسين عن صفوان قال: بلغ من شفقة المفضل أنه كان يشتري لأبي الحسن (عليه السلام) الحيتان فيؤخذ رؤوسها ويبيعها ويشتري بها حيتاناً شفقة عليه.(٢)

وللمناقشة في الرواية سنداً ودلالة مجال:

أما من ناحية السند:

فلورود علي بن محمد، وهو:

علي بن محمد بن فيروزان القمي

---

(١) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٢٨٧ ـ ٢٨٨ رقم: ٦٠٣. تحقيق: الشيخ محمد الماجدي.

(٢) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٢٨٨ رقم: ٦٠٤. تحقيق: محمد الماجدي.

وهذا الرجل ورد في أسانيد رجال الكشي في بداياتها في موارد كثيرة، ويروي في رجال الكشي عن جمع منهم:

١ -أحمد بن محمد البرقي.

٢ – وأحمد بن محمد بن عيسى القمي.

٣– وأحمد بن محمد الليثي.

٤ –وبنّان بن محمد.

٥ –وحسن بن علي.

٦ –وحسين بن عبد الله.

٧–وسلمة بن الخطاب.

٨–وعبد الله بن جعفر الحميري.

٩ –وعبد الله بن محمد بن عيسى.

١٠ –ومحمد بن أحمد.

١١ –ومحمد بن أحمد بن الوليد.

١٢ –ومحمد بن أحمد بن يحيى.

١٣ –ومحمد بن عبد الجبار.

١٤ –ومحمد بن عيسى.

١٥ –ومحمد بن محمد.

١٦ –ومحمد بن موسى.

١٧ –ومحمد بن يعقوب.

ويروي عنه:

١ –آدم بن محمد القلانسي.

٢ـ إبراهيم الوراق السمرقندي.

٣ـ أحمد بن عبد الله العلوي.

٤ـ سعد بن صباح الكشي.

٥ـ والكشي بإسقاط الواسطة.

٦ـ ومحمد بن علي.

٧ـ ومحمد بن مسعود.

وعليه ففي المورد الذي يروي عنه الكشي مباشرة فهو من موارد سقوط الواسطة كما صار واضحاً.

ثم أنَّ الشيخ الطوسي (قدس سره) ترجم له في رجاله بالقولِ:

علي بن محمد بن فيروزان القمي، كثير الرواية يكنى أبا الحسن كان

مقيماً بكش.[١]

وبعد التتبع لم نجد أكثر من ذلك في ترجمة الرجل.

نعم، ذكرَ في التعليقة في الوجيزة أنه ممدوح،[٢] ولكن لم يذكر منشأ المدح وبالتالي فلا يعتنى بما قيل، نعم يحتمل أنه من جهة ما ذكره الكشي في ترجمة مالك بن أعين الجهني عن حمدويه بن نصير قال:

سمعتُ علي بن محمد بن فيروزان القمي: يقول مالك بن أعين الجهني هو ابن أعين، وليس من أخوة زرارة، وهو بصري.[٣]

بتقريب:

أنَّ سؤال حمدويه منه عن مالك بن أعين يكشف عن أنَّ الرجلَ خبير بالرجال مقبول الرأي والتقييم.[٤]

---

(١) اُنظر: الشيخ الطوسي: الرجال: صفحة: ٤٢٩ رقم: ٦١٦٤.

(٢) اُنظر: المازندراني: منتهى المقال في أحوال الرجال: الجزء الخامس: صفحة: ٦٧.

(٣) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٧٦ رقم: ٣٩٣.

(٤) اُنظر: السيد الخوئي: معجم رجال الحديث: الجزء الثالث عشر: صفحة: ١٦٩ رقم: ٨٤٧٣.

ولكنّ هذا الكلام غير تام؛ والوجه في ذلك:

أنَّ الكلام في المقام واضح في جهة النسب، ولا علاقة له بالوثاقة والضعف الذي هو موضوع علم الرجال والعارفين بأحوال الرواة، فقد يكون الرجل مقبول الكلام في الانساب وهذا من الواضح أنه لا علاقة لما نبحث عنه وهو الوثاقة والضعف في الحديث، فمقدمات قبول الكلام في الانساب له مقدماته التي تختلف عن مقدمات قبول الكلام في التوثيق والتضعيف كما هو واضح، بل يمكن أنْ يقال: أنَّ علم الرجال وإنْ كان يتماس مع الانساب، ولكنه تماس بسيط في بعض الموارد، ويبقى علم الرجال علم مستقل واضح الأسس والمباني.

فالنتيجة:

أنَّ علي بن محمد بن فيروزان القمي لم يثبت له توثيق، وعليه فالرواية غير معتبرة سنداً.

وأما النقاش في دلالتها:

فالرواية كذلك لا تدل على وثاقة المفضل في الحديث كما هو المطلوب من محلّ الكلام، بل غاية ما تدلّ عليه أنه كان مشفقاً على الإمام (عليه السلام) من هذه الجهة لا أكثر، وهذا من الواضح بأنه لا ربط له بالوثاقة

بالحديث بوجه.

الرواية الثالثة عشر:

وهي التي أوردها الشيخ المفيد (قدس سره) في كتاب (الاختصاص) عن محمد بن علي –يعني الشيخ الصدوق (قدس سره) – عن محمد بن موسى بن المتوكل عن علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن أبي أحمد الأزدي يعني ابن أبي عمير عن عبد الله بن الفضل الهاشمي قال:

كنُت عند الصادق جعفر بن محمد (عليه السلام) إذ دخل المفضل بن عمر فلمّا بصر به ضحك إليه ثم قال: إليّ يا مفضل، فوربّي إني لأحبك وأحب من يحبك، يا مفُضل لو عرفَ جميع أصحابي ما تعرف ما اختلف اثنان، فقال له المفضل: يا بن رسول الله لقد حسبت أنْ أكون قد انزلت فوق منزلي؟ فقال: بل انُزلت المنزلة التي نزلك الله بها.... إلى آخر الخبر.(١)

والرواية وإنْ كانت غير مخدوشة سنداً، فالصدوق ومنزلته معروفة وشيخه محمد بن موسى ابن المتوكل بنينا على وثاقته فيما سبق وكذلك علي بن إبراهيم، وحال ابن أبي عمير واضح في الوثاقة هو ومن يروي

(١) اُنظر: الشيخ المفيد: الاختصاص: صفحة: ٢١٦.

عنه فإنه لا يروي –بل لا يُرسل– إلاّ عن ثقة.

ولكن الإشكال إنما هو في أصل ثبوت نسبة كتاب الاختصاص للشيخ المفيد (طاب ثراه) وبعد التحقيق في حال الكتاب –كما تقدم بحثه مفصلاً ومستقلاً– وجدنا أنه عبارة عن مجموع من الروايات غير مجتمعة على موضوع واحد، وفيها اضطراب في التنسيق والترتيب مغاير لما عليه تنسيق الكتب المعروفة، ولم تسلم النسخة الأصلية الموجودة عند المتأخرين من الاضطراب والسقط ووصفت بعض رواياتها بالغرابة ولا طريق للكتاب ولا نسبة له للشيخ المفيد من الأعلام المتقدمين ولا شهرة في ذلك لا عند المتقدمين ولا المتأخرين.

بل أكثر من ذلك:

فإنَّ المتتبع لرواياته يجد أنَّ بعضها مرسل وبعضها من دون سند أصلاً، والبعض الآخر بوسائط متعددة تصل إلى ثمانية وسائط، ويضم الكتاب مراسيل من دون سند، بل أن بعض الأسانيد ترجع إلى العامة كما في روايات المباهلة وروايات أخرى من جهة بعض أزواج النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله).

مضافاً إلى التنوع الكبير في الموضوعات التي يتعرضُ لها الكتاب،

المانع عن وجود وحدة موضوع يمكن أنْ يُحسب الكتاب عليها كالفقه أو العقائد أو التفسير أو الرجال أو التاريخ أو السيرة، بل هو خليط من كل ما تقدّم وزيادة، ومثل هذا النوع من المصنفات ليس هو المعروف من الأعلام كالشيخ المفيد (قدس سره) وأضرابه.

وكل ما تقدّم فقد تقدم أكثر منه مفصلاً في ذلك البحث المستقل منا في كتاب الاختصاص فراجع.

وعليه فكتاب الاختصاص غير ثابت النسبة للشيخ المفيد، وبالتالي فلا يمكن الاعتماد على ما يرد فيه، ومن ضمنها هذه الرواية، فهذا الوجه ساقط عن الاعتبار.

فالنتيجة:

أنه لن تتمّ لدينا ولا رواية واحدة سنداً ودلالة في مدح المفضل بن عمر، وإنْ تمت فإنها معارضة بما سيأتي من الروايات واقوال أعلام الرجال المتقدمين بحق المفضل بن عمر، فانتظر.

الوجه الثاني:

ما صرّح به الشيخ المفيد في كتاب (الإرشاد) حيث قال:

فممن روى صريح النص بالإمامة من أبي عبد الله (عليه السلام) على ابنه

أبي الحسن موسى (عليه السلام) من شيوخ أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام) وخاصته وبطانته وظهارته ووثاقته الفقهاء الصالحين (رحمة الله عليهم) المفضل بن عمر الجعفي، ومعاذ بن كثير، وعبد الرحمن بن الحجاج ....إلى آخره.(١)

وللمناقشة في هذا الوجه مجال بتقريب:

أنَّ الأصل في هذه الكلمات للشيخ المفيد ترجع إلى كلماته في معرض حديثه عمّن ذكر النص على إمامة الإمام الكاظم (عليه السلام) والإمام الرضا (عليه السلام)، وكان قد استعرض جمع من الرواة كان قد قدم لهم مقدمة أورد فيها أوصاف عالية جداً ترتكز على الفقاهة والوثاقة والجلالة وأورد هذه القائمة من الرواة ذوي المقام المحمود كمنصور بن حازم وسليمان بن خالد ولكنه أيضاً أورد في ضمن القائمة أسماء لا يمكن أن ترقى إلى مستوى هؤلاء كطاهر بن محمد والرجل مجهول الحال وكذلك المفضل بن عمر وما سمعته –وما سيأتي– من كلام فيه وخدش –روائياً ورجالياً–، وبالتالي فلابدّ من حمل كلامه (قدس سره) على ضرب من التغليب

(١) أُنظر: الشيخ المفيد: الإرشاد: صفحة: ٢٨٨.

والتعميم، أو لدواعٍ أخرى صحيحة غير اتصافهم بهذه الأوصاف واقعاً ولهذا الحمل موارد أخرى في كلام الشيخ المفيد (قدس سره) كما في رسالته العددية وقد تعرضنا لها سابقاً فراجع.

فالنتيجة: أنَّ هذا الوجه ساقط عن الاعتبار.

الوجه الثالث:

ما أورده الشيخ الطوسي (قدس سره) في كتاب الغيبة حيث قال:

وقبل ذكر من كان سفيراً حال الغيبة نذكر طرقاً من أخبار من كان ممدوحاً حسن الطريق ومن كان مذموماً سيء الحال ليعُرف الحال في ذلك.... إلى أن قال: فمن المحمودين حمران بن أعين..... إلى أن قال: ومنهم المفضل بن عمر.[1]

وهذا يدلّ على أنَّ الرجل من الوكلاء الممدوحين والمحمودين عند الشيخ الطوسي (قدس سره) وهو من الثقات.

والجواب عن ذلك:

أنَّ هذا الكلام –حتى على تقدير تماميته– فهو معارض بما سيأتي

(١) اُنظر: الطوسي: الغيبة: صفحة: ٢٠٩.

من الروايات واقوال أعلام الرجال بحق المفضل الخادشة به، ولا ترجيح لهذا القول المادح على الأقوال القادحة فيه.

الوجه الرابع:

رواية ابن أبي عمير عنه.

والرجل ممن ثبت لدينا أنه لا يروي ولا يرسل إلاّ عن ثقة، وقد تتبعنا موارد روايته عنه فوجدناه فيه:

أولاً: ما رواه المحدث النوري في خاتمة مستدركه حيث قال:

قال الفضل بن شاذان في كتاب الغيبة: حدثنا محمد بن أبي عمير (رضي الله عنه) قال: حدثنا المفضل بن عمر عن الصادق جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه عن أمير المؤمنين (عليهم السلام) قال: سُئل رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن الدجال......... إلى آخره.(١)

وثانياً: في التفسير المنسوب لعلي بن إبراهيم القمي حيث قال:

أبي عن ابن أبي عمير عن المفضل عن أبي عبد الله (عليه السلام) في قوله تعالى: (يومَ نحشرُ منْ كلّ أمة فوجاً)،(٢) ....إلى آخر الخبر.(١)

---

(١) أُنظر: المحدث النوري: خاتمة مستدرك الوسائل: الجزء الرابع: صفحة: ١٣٤.

(٢) أُنظر: سورة النمل: ٢٧: ٨٣.

وثالثاً: ما روي في كمال الدين والعيون بإسناده عن:

ابن أبي عمير عن المفضل عن الصادق (عليه السلام) عن آبائهم عن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) لما أُسري بي إلى السماء أوصى إليّ ربي (جلّ جلاله) ....إلى آخره.[٢]

ورابعاً: ما ورد في الاستبصار من رواية ابن أبي عمير عن المفضل بن عمر ولكن بتوسط علي الصيرفي.[٣]

ويلاحظ على هذه الروايات:

أولاً: أنها وردت في غير الكتب الأربعة، كما هو واضح بالنسبة للمورد الأول والثاني والثالث.

وثانياً: أنَّ ما يسمى بتفسير القمي فقد ذكرنا أنه لم يثبت أنَّ ما بأيدينا من التفسير هو من تصنيف علي بن إبراهيم القمي، بل المطمئن به أنَّ ما بأيدينا خليط من روايات لعلي بن إبراهيم القمي وغيره، أضيفت

---

(١) أُنظر: تفسير القمي: الجزء الثاني: صفحة: ١٣١.

(٢) أُنظر: كمال الدين: الجزء الأول: صفحة: ٢٥٢ الحديث الثاني وعيون أخبار الرضا (عليه السلام): الجزء الأول: صفحة: ٥٨ الحديث: ٢٧.

(٣) أُنظر: الطوسي: الاستبصار: الجزء الثالث: صفحة: ٩٧ رقم: ٣٣٣.

إليها في مراحل زمنية مختلفة أنتجت هذا الكتاب الهجين لعدة مصنفين ورواة، وعليه فلا يمكن الاطمئنان بما ورد فيه.

وثالثاً: أنَّ لجنة تحقيق كتاب خاتمة مستدرك الوسائل لم تعثر على رواية ابن أبي عمير في كتاب الغيبة للفضل بن شاذان.[1]

ورابعاً: أنَّ ما ورد من رواية ابن أبي عمير عن المفضل بن عمر في واحد من الكتب الأربعة –وهو الاستبصار– كان مع الواسطة، والواسطة وهو علي الصيرفي.

وخامساً: أنه مع كلّ ما تقدّم والقول بثبوت رواية ابن أبي عمير عن المفضل بن عمر والقول بأنَّ ابن أبي عمير لا يروي إلاّ عن ثقة بحساب الاحتمالات –كما تبنيناه–، ولكن هذا ليس معناه أنَّ كل من روى عنه ابن أبي عمير ثقة، بتقريب:

أنَّ غاية ما يطلب في حساب الاحتمالات حصول الاطمئنان بالنتيجة بالنسبة المئوية للنتيجة، والذي يتراوح فوق الـ ٩٦٪، وهذا يعني أنه لو كان مشايخ ابن أبي عمير مئة شخص وكان فيهم واحداً

(١) أُنظر: خاتمة مستدرك الوسائل: الجزء الرابع: صفحة: ١٣٤ الهامش رقم: ٢.

ليس بثقةٍ، فهذا معناه أنَّ ٩٩٪ منهم من الثقات، وهذا كافٍ لايراث الاطمئنان بوثاقة مشايخ ابن أبي عمير وأنه لا يروي إلاّ عن ثقة مع تخلف هذا الكلام في هذا الراوي، والذي يمُثل واحد بالمئة، بل الأمر كذلك حتى لو كان غير الثقة من مشايخه اثنان ممن يروي عنهم وهكذا، شريطة أنْ تبقى النسبة فوق الـ ٩٦٪،

وقد تقدّم أنَّ مشايخ ابن أبي عمير يبلغون المئات ومع هذا العدد الكبير يتضح أنَّ عدم ثبوت وثاقة راوٍ أو راويين أو ثلاثة أو أربعة أو أكثر منهم لا يهدم الاطمئنان بأنَّ الرجل لا يروي إلاّ عن ثقة مادامت النسبة –نسبة الثقات– في المجموعة تفوق الـ ٩٦٪ أو ٩٧٪.

وسادساً: أنه مع كل ما تقدّم فثبوت وثاقته عند ابن أبي عمير لسبب أو لآخر لا تمنع من عدم ثبوت وثاقته عند غيره كالنجاشي وابن الغضائري وبذلك يتعارض القولان فلا ينُتهى إلى وثاقة المفضل بناءً على رواية ابن أبي عمير وتقديمها والذي لا يروي إلاّ عن ثقة كما هو الصحيح.

وبنفس الكلام يمكن الرد على مقالة رواية البزنطي عن المفضل بن عمر، والبزنطي ممن ثبت لدينا أنه أيضاً لا يروي إلاّ عن ثقة.

ويضاف إليها:

أنه من المحتمل جداً أنَّ روايته عنه مع الوساطة بقرينة أنَّ كل رواياته عنه مع الواسطة إلاّ في مورد واحد، وبالتالي فيحُتمل جداً سقوط الواسطة في هذا المورد، وهو ليس بعزيزٍ.

الوجه الخامس:

وهو من الوجوه المهمة الذي أخذ مساحة واسعة في أدلة القول بوثاقة المفضل، وقد استند إليه غير واحد وسنحاول الوقوف عنده مطولاً لإلقاء الضوء على جوانبه المتعددة.

وهذا الوجه متمثل في الكتاب المعروف بتوحيد المفضل، فقد دخل كعنصر من عناصر القول بوثاقة المفضل في كلمات غير واحد، منهم:

الأول: ما ذكره السيد صدر الدين العاملي من أنه:

من نظرَ في حديث المفضل المشهور عن الصادق (عليه السلام) عَلِمَ أنَّ ذلك الخطاب البليغ والمعاني العجيبة والألفاظ الغريبة لا يُخاطب الإمام بها إلاّ رجلاً عظيماً جليلاً كثير العلم زكي الحس، أهلاً لتحمل الأسرار الرفيعة والدقائق البديعة، والرجل عندي من عظم الشأن وجلالة القدر

بمكان.(١)

الثاني: ما ذكره السيد رضي الدين بن علي بن طاووس (طاب ثراه) في كتاب (الاماني) في ذكر ما يصحبه المسافر معه من الكتب قال:

ويصحب معه كتاب مفضّل بن عمر الذي رواه عن الصادق (عليه السلام) في معرفة وجوه الحكمة في انشاء العالم السفلي واظهار اسراره، فإنه عجيب في معناه.(٢)

الثالث: ما ذكره المحدث النوري من أنَّ:

مضامين هذا الكتاب من أقوى الشواهد بصحته.(٣)

الرابع: ما ذكره المحقق التستري (قدس سره) في قاموس رجاله:

من أنَّ كتاب المفضل بن عمر المعروف ب (توحيد المفضل) والذي عبّر عنه النجاشي بقوله (كتاب فكّر) أقوى شاهد عملي على استقامته، فإنه يقهر كلّ مُلحد على أنْ يكون موحداً.

وبالجملة: الحق كون مدحه محققاً وقدحه غير محقق.(١)

---

(١) أُنظر: المحدث النوري: خاتمة مستدرك الوسائل: الجزء الرابع: صفحة: ١٣١.

(٢) أُنظر: الأمان: صفحة: ٧٨.

(٣) أُنظر: المحدث النوري: خاتمة مستدرك الوسائل: الجزء الرابع: صفحة: ١٣٢.

الخامس: ما ذكره سيد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره):

من أنه يكفي في جلالة المفضّل تخصيص الإمام الصادق (عليه السلام) إياه بكتابه المعروف ب (توحيد المفضّل) وهو الذي سماه النجاشي ب (كتاب فكّر)، وفي ذلك دلالة واضحة على أنَّ المفضل كان من خواص أصحابه ومورد عنايته(٢).

والجواب عن هذا الوجه:

في الحقيقة الجواب في المقام لابدّ أنْ يكون مسبوقاً بتصفح الكتاب والاطلاع على محتواه ومروياته، وهذا وإن كان متيسر ولكنه لعلّه يخرج الحديث عن سياقه ويذهب به باتجاه تحقيق حال نفس الكتاب وهذا يستغرق وقتاً ويطيل البحث -كماً -بالمقدار الذي لا يناسب المقام.

وعليه فسنكتفي في الإشارة إلى بعض الجهات التي يمكن بها دفع هذا الوجه، وميزة هذا الوجه أنه يعتمد على تحقيق مرويات ذات محتوٍ علمي بمعية ما وصلت إليها العلوم، وهذا منحىً جديداً في البحث

(١) أُنظر: المحقق التستري: قاموس الرجال: الجزء العاشر: صفحة: ٢١٥.

(٢) أُنظر: السيد الخوئي: معجم رجال الحديث: الجزء التاسع عشر: صفحة: ٣٢٩.

الروائي كما هو واضح.

وعلى كل حال فحاصل الكلام في المقام هو:

أنَّ في نسبة هذا الكتاب إلى المفضل كلاماً طويل الذيل، وقد زعم الدكتور مصطفى جواد أنه للجاحظ وطبع منسوباً إليه قبل ثمانين سنة أو أزيد ولا يتيسر الدخول في هذا البحث هنا، ولكن الذي ينبغي ذكره هو:

أنَّ بعض ما ورد في هذا الكتاب مما يصعب التصديق بصدوره من المعصوم (عليه السلام) منها، قوله[1]:

ويجري إليه –أي إلى الجنين– من دم الحيض ما يغذوه الماء والنبات فلا يزال ذلك غذاؤه.

ومثلُ هذا ورد في بعض الروايات الأخرى المنسوبة إلى الأئمة (عليهم السلام) وكان موجوداً في ثقافة ذلك العصر، حيث كانوا يعتقدون أنَّ انقطاع دم الحيض مقارناً مع الحمل دليلاً على أنَّ هذا الدم يكون غذاءً للجنين.

(١) أُنظر: التوحيد: للمفضل بن عمر الجعفي: صفحة: ٤٨.

ولكن من الواضح بأنَّ هذا اعتقاد باطل جزماً -كما كشف عنه الطب الحديث-، فإنَّ توقف دم الحيض ناشئ عن ارتفاع هرمون البروجسترون الذي تفرزه البويضة من حين التخصيب، ولا علاقة له بغذاء الجنين ومنها قوله:[١]

أنَّ في أدمغة الأطفال رطوبة إنْ بقيت فيها أحدثت عليهم أحداثاً جليلة وعللاً عظيمة من ذهاب البصر وغيره، والبكاء يسُيلُ تلك الرطوبة من رؤوسهم فيعقبهم ذلك الصحة في أبدانهم والسلامة في أبصارهم..... إلى أنْ قال: فأما ما يسيل من أفواه الأطفال من الريق ففي ذلك خروج الرطوبة التي لو بقيت في أبدانهم لأحدثت عليهم الأمور العظيمة، كمن تراه قد غلبت عليه الرطوبة فأخرجته إلى حدّ البله والجنون والتخليط إلى غير ذلك من الأمراض المتلفة كالفالج واللَقوة وما يشبهها، فجعل الله تلك الرطوبة تَسيلُ من أفواههم في صغرهم بما لهم في ذلك من الصحة في كبرهم.

ومنها قوله كما ورد[٢] :

(١) اُنظر: التوحيد: للمفضل بن عمر الجعفي: صفحة: ٥٣.

(٢) اُنظر: التوحيد: للمفضل بن عمر الجعفي: صفحة: ٧١.

إنّ آلام البدن وأدوائه تخرج بخروج الشعر من مسامه، وبخروج الأظفار من أناملها، ولذلك أُمر الإنسان بالنورة وحلق الرأس وقصّ الأظافر في كل أسبوع ليسرع الشعر في النبات فتخرج الآلام والأدواء بخروجهما، وإذا طالا تحيّرا، أو قلّ خروجهما حبُست الآلام والأدواء في البدن فأحدثت علّةً وأوجاعاً.

ومنها قوله(١) :

اعتبر لمَ لا يتشابه الناس واحداً بالآخر كما تتشابه الوحوش والطير وغير ذلك، فإنك ترى السرب من الضبأ والقطا تتشابه حتى لا يفرّق بين واحد منها وبين الأخرى، وترى الناسُ مختلفة صورهم وخلقَهم حتى لا يكاد اثنان منهم يجتمعان في صفةٍ واحدةٍ؛ والعلّة في ذلك أنَّ الناس محُتاجون إلى أنْ يتعارفوا بأعيانهم وحلاهم لما يجري بينهم من المعاملات وليس يجري بين البهائم مثل ذلك فيحتاج إلى معرفة كل واحد منهما بعينه وحليته.

ومنها قوله(١) :

(١) أُنظر: التوحيد: للمفضل بن عمر الجعفي: صفحة: ٨٧.

فكّر يا مفضل في النجوم واختلاف مسيرها فبعضها لا تفارق مراكزها في الفلك ولا تسير إلاّ مجتمعة، وبعضها مطلقة تنتقل في البروج وتفترق في مسيرها، فكلّ واحد منها يسير سيرين مختلفين، أحدهما عام نحو المغرب والآخر خاص لنفسه نحو المشرق.

ومنها قوله[٢] :

أنَّ من تدبر الحكيم (جل وعلا) في خلقه الأرض أنَّ مهبَ الشمال ارفع من مهب الجنوب فلِمَ جعل الله (عز وجل) كذلك إلاّ لتنحدر المياه على وجه الأرض فتسقيها وترويها ثم تفيض آخر ذلك إلى البحر، فكما يُرفع أحد جانبي السطح ويُخفض الآخر لينحدر الماء عنه ولا يقوم عليه كذلك جعل مهب الشمال أرفع من مهب الجنوب لهذه العلّة بعينها، ولو لا ذلك لبقي الماء متحيراً على وجه الأرض.

فيلاحظ أنَّ هذه المقاطع تشتمل على أمور يُستبعد تمام صدورها من المعصوم (عليه السلام) مما يورث الشك في كون الكتاب المذكور من إملاء الإمام الصادق (عليه السلام) على المفضل، وخصوصاً مقدمته والمجلس الرابع

(١) اُنظر: التوحيد: للمفضل بن عمر: صفحة: ١٣٢.

(٢) اُنظر: التوحيد: للمفضل بن عمر: صفحة: ١٤٤.

منه، فإنّه يشبه إلى حدّ بعيد عقائد الإسماعيلية كما اعترف به محقق الكتاب.

وعلى ذلك فلا محلّ للقول بأنّ هذا الكتاب يكفي دليلاً على جلالة المفضل واعتناء الإمام (عليه السلام) به.[١]

ويضاف إلى ذلك:

أولاً: أنَّ ما ورد من الحديث عن رطوبة أدمغة الأطفال وسيلانها من أفواههم فهذا خاطئ جداً، فقد اثبت الطب الحديث أنه لا علاقة بين الدماغ وبين ما يخرج من الفم، سواء كان في الصغر أو في الكبر، ولا علاقة للأمر بالأمراض التي ذُكرت لا من قريب ولا من بعيد، ويبعد جداً أنْ يتحدث الإمام (عليه السلام) بهذا المستوى المتواضع في زمانه، بل المتمعُن في هذه الكلمات يستشعر أنها من كلمات كتب الطب القديمة وفي ذلك الزمان التي اثبت الطب الحديث في زماننا خطأه.

وثانياً: أنَّ مسألة العلاقة بين الشعر والأظافر وآلام البدن غير

---

(١) أُنظر: السيد محمد رضا السيستاني: قبسات من علم الرجال: الجزء الأول: صفحة: ٥٦٣ ـ ٥٦٥.

صحيحة إطلاقاً، فإنَّ الشعر والأظافر مواد متقرنة ميتة، لا يوجد فيها دم ولا علاقة لنموها بالآلام بالمرّة، فذاك النظام -أي نظام الآلام- نظام مستقل له طرقه الخاصة وفسلجته الخاصة المعتمدة على آليات تعتمد على نظم تشريحية معينة موجودة في جسم الإنسان، وما ذُكرت من آثار مترتبة على إطالتها كالعلل والأوجاع فالواقع الخارجي يكذّب ذلك، فنجد أنَّ الشعر يترك أسبوعاً وأسبوعين وثلاثة وعشرة وعشرين بل أكثر من ذلك وقد وصل عند بعض الأشخاص والاقوام -كما رأيناه- سنين ولا تحدث الآلام والأوجاع، وكذلك الأظافر.

ومن الواضح أنَّ هذا الكلام بعيد جداً عن كلام أهل بيت العصمة (عليهم السلام)، بل الأقرب كونه من كلام الطب القديم وكتب الطب القديم في تلك الفترة التي اثبت الطب الحديث خطأها.

وثالثاً: وجدنا في الكتاب باباً معنوناً بعنوان (بطلان أنَّ معرفة علم الطب بالتجربة)،[1] وفيه كلام طويل يريد إثبات أنَّ الطب لا يكون بالتجربة ولكن بعد التدقيق والتحقيق في هذا الكلام اتضح لنا:

---

(١) اُنظر: التوحيد: للمفضل بن عمر الجعفي: صفحة: ١١٩.

أولاً: أنَّ الطب الحديث الذي يقوم بمهمة معالجة البشرية في الوقت الحالي كلّه قائم على المنهج التجريبي واستطاع هذا المنهج أن يورث الاطمئنان لدى البشر بنتائجه فركن إليه العقلاء، وعملوا على طبقه على كافة المستويات الثقافية والأديان والأجناس والأعراق، ولم نجد من أشكل على هذا المنهج ونتائجه –الا من لا عقل له ولا فهم – بل صار كلام الطب الذي يتعلمه الأطباء على أساس التجربة حجة في تشخيص موضوعات جملة من الأحكام الشرعية المرتبطة بصوم الإنسان وغسله وغيرها من الأحكام الشرعية، فلا يمكن هدم هذا الطب الحديث القائم على المنهج التجريبي ورفض نتائجه.

وثانياً: أنَّ كلمات هذا الباب أقرب لكلمات أهل الطب في فترة القرن الأول والثاني والثالث الهجري من كلمات المعصومين (عليهم السلام) وهذا يقرّب أنَّ ما فيه مأخوذ من بعض كتب الطب القديم التي أضحت أفكارها ونظرياتها مخدوشة ومنقوضة عليها إجمالاً.

وفي الرسالة الكثير من الأمور غير الصحيحة والتي يبعد صدورها عن المعصوم (عليه السلام) نترك التعرض لها بعد أنْ ظهر مما قدمناه الكفاية في الخدش بالوجه القائل بأنَّ الكتاب خيرُ دليل على عظمة المفضل بن عمر

ووثاقته بالحديث، بل قد تبين أنَّ الكتاب دليل على الخدش بالمفضل من ناحية الوثاقة في الحديث.

الوجه السادس:

رواية الأجلاء عنه مثل محمد بن مسلم كما في البصائر للصفّار:

بإسناده عن فضالة، عن محمد بن مسلم عن المفضل بن عمر قال:

حمُل إلى أبي عبد الله (عليه السلام) مالٌ من خراسان مع رجلين من أصحابه........ إلى آخر الحديث.[1]

وكذلك جعفر بن بشير الجليل الذي عدت روايته عن أحد من أمارات الوثاقة لقولهم فيه (روى عن الثقات ورووا عنه) كما في الكافي في الباب المؤمن وعلاماته.[2]

وفي الاستبصار في باب (من مسّ لحيته فسقط منها شعر)،[3]

(١) اُنظر: بصائر الدرجات: صفحة: ١١٩ الحديث: ٩.

(٢) اُنظر: أصول الكافي: الجزء الثاني: صفحة: ١٨٥ رقم: ٢٣.

(٣) اُنظر: الاستبصار: الجزء الثاني: صفحة ١٩٨ الحديث:٥.

وكذلك في كمال الدين،[1] ومحمد بن سنان،[2] ومنصور بن يونس،[3] وخلف بن حمّاد،[4] وكذلك الحسن بن رباط،[5] وعبد الله بن حماد الأنصاري[6] الذي عدّه النجاشي من شيوخ أصحابنا،[7] ويونس بن عبد الرحمن من أصحاب الإجماع في الكافي في كتاب الصوم،[8] وفي باب فضل فقراء المسلمين،[9] وعثمان بن عيسى من أصحاب الإجماع كما في الكافي في باب أخوة المؤمنين،[10] وفي باب الطاعة والتقوى، وعمر بن أبان

(١) أُنظر: كمال الدين: صفحة: ١٤٢، الحديث العاشر، وفيه بشر بن جعفر بدل جعفر بن بشير.

(٢) أُنظر: فهرست الشيخ: صفحة: ١٦٩ رقم: ٧٣٦.

(٣) أُنظر: الكافي: الجزء الخامس: صفحة: ٩٠ الحديث: ١.

(٤) أُنظر: أصول الكافي: الجزء الثاني: صفحة: ١٥١ الحديث ٦.

(٥) أُنظر: تهذيب الأحكام: الجزء الثاني: صفحة: ٢٥٣ رقم: ١٠٠٣.

(٦) أُنظر: الكافي: الجزء السابع: صفحة: ٢٤٢، الحديث: ١٤٠٢.

(٧) أُنظر: رجال النجاشي: صفحة: ٢١٨ رقم: ٥٦٨.

(٨) أُنظر: الكافي: الجزء الرابع: صفحة: ١١٧ الحديث: ٧.

(٩) أُنظر: الكافي: الجزء الثاني: صفحة: ٢٠٤ رقم: ٢١.

(١٠) أُنظر: الكافي: الجزء الثاني: صفحة: ١٣٢، الحديث ١.

الكلبي.[١]

ولنا في هذا الوجه كلام وحاصله:

أنه تقدّم منا غير مرة أنَّ هذا الوجه وأمثاله مَبني على الخلطِ بين من ثبت أنه لا يروي إلاّ عن ثقة كابن أبي عمير وصفوان والبزنطي، وبين من ثبت أنه ثقة كالمئات من الرواة وأكثر، فإن من يمكن أنْ تكون روايته عنه امارة ووجهاً للقول بوثاقة الراوي رواية من لا يروي إلاّ عن ثقة عنه بخلاف الثقة الذي يمكن أنْ يروي عن ثقة ويمكن أنْ يروي عن غير الثقة، هذا أولاً.

وثانياً: أنَّ رواية جعفر بن بشير لا تفيد وثاقة كل من روى عنه؛ وذلك لأنَّ تمامية هذا المدعى معُلق على تمامية دلالة ما ذُكر بحقه على أنه لا يروي إلاّ عن ثقة بنحو الحصر، ولكنّ هذا المقدار لا يستفاد من التعبير عنه بأنه (روى عن الثقات ورووا عنه) فإنَّ هذا التعبير يشُير إلى روايته عن الثقات وهذا متيقن منه، ولكن أنه لا يروي إلاّ عن الثقات – والذي ينفعنا في المقام– بنحو الحصر فهذا غير مستفاد من هذا الوصف

(١) اُنظر: المحدث النوري: خاتمة مستدرك الوسائل: الجزء الرابع: صفحة: ١٣٥ـ ١٣٦.

كما هو واضح.

وثالثاً: أنَّ بعض من ذكرهم (قدس سره) أصلاً هم من غير الثقات، بل ثبت ضعفهم، ولا أقله لدينا كمحمد بن سنان وأضرابه.

فالنتيجة: أنَّ هذا الوجه غير تام.

فالمتحصل من جميع ما تقدّم:

أنه لم يتمّ لدينا وجه مما ذكر للقول بوثاقة المفضل، وإن تمّت رواية هنا أو هناك فإنها معارضة -كما سيأتي- بروايات أخرى، وإن تمّ قول علم من الأعلام على مدحه أو وثاقته فإنه معارض بأقوال جمع من الأعلام المتقدّمين والتي تنصّ على عدم وثاقته والخدش في مذهبه وحديثه فانتظر.

ثمّ انه يقع الكلام في عمدة الوجوه التي ذُكرت للخدش في المفضل بن عمر، منها:

الوجه الأول:

مجموعة من الروايات التي يستفاد منها القدحُ في حال المفضّل بن عمر منها:

الرواية الأولى:

ما رواه الكشي في رجاله:

حدثني حمدويه بن نصير قال: حدثنا يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن هشام بن الحكم وحماد بن عثمان عن إسماعيل بن جابر قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): إئتي المفضل وقلّ له: يا كافر يا مشرك ما تريدُ إلى ابني، تريدُ أن تقتله.(١)

ومن الواضح أنَّ المراد من ابنه (عليه السلام) هو إسماعيل؛ وذلك بمعية ما ورد –وسيرد إنْ شاء الله تعالى– من جملة من الروايات تشُير بل تؤكدُ علاقة المفضل بن عمر بإسماعيل، بل ودعوته إليه، فقد روى الكشي في رجاله جبرئيل بن أحمد قال: حدثني محمد بن عيسى عن يونس عن حماد بن عثمان قال:

سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول للمفضل بن عمر الجعفي: يا كافر يا مشرك، ما لك ولإبني –يعني إسماعيل بن جعفر– وكان منقطعاً إليه

(١) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٢٠٨ رقم: ٥٩٢. تحقيق: الشيخ محمد الماجدي.

يقول فيه مع الخطابية، ثم رجع من بعد.[١]

والرواية وإنْ أمكن الخدش فيها من جهة جبرئيل بن أحمد وجهالته ولكن هذا المعنى –أي إرادة إسماعيل بإبنه (عليه السلام) – دلّت عليه جملة من الروايات الأخرى والمواقف الأخرى، وقصته مع إسماعيل ودعوته إليه والالتفاف حوله معروفة –وستتضح بجملة من الروايات القادمة–، وعلى سبيل المثال منها ما رواه الكشي قال:

حدثني حمدويه قال: حدثني محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن إسماعيل بن عامر قال:

دخلتُ على أبي عبد الله (عليه السلام) فوصفت له الأئمة حتى انتهيت إليه فقلت إسماعيل من بعدك، فقال أما ذا فلا، قال حماد: فقلت لإسماعيل وما دعاك إلى أنْ تقول واسماعيل من بعدك؟ قال أمرني المفضل بن عمر.[٢]

(١) أُنظر: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٢٧٦ رقم: ٥٨٧، تحقيق: الشيخ محمد الماجدي.

(٢) أُنظر الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٢٨٣ ـ ٢٨٤ رقم: ٥٩٧.

وفي السند جملة من الرواة **منهم حمدويه:**

ولم نكن قد تعرضنا سابقاً لبيان حال الرجل، فلا بأس بالإشارة إليه الآن فقد ورد الرجل في أكثر من عنوان منها:

١ـ حمدويه.

٢ـ حمدويه بن نصُير.

٣ـ حمدويه بن نصُير الكشَي.

٤ـ حمدويه بن نصير بن شاهي.

٥ـ حمدويه الكشَي. والجميع واحد

ترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في باب (من لم يروي عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)) بالقول:

حمدويه بن نصُير بن شاهي، سمع يعقوب بن يزيد، روى عن العياشي يكنى أبي الحسن، عديم النظر في زمانه، كثير العلم والرواية، ثقة، حسَن المذهب.[1]

ويروي عن أبي سعيد الادمي، واشياخه:

(١) أُنظر: الشيخ الطوسي: الرجال: صفحة: ٤٢١ رقم: ٦٠٧٤.

١ -أيوب بن نوح.

٢ -وحسن بن موسى.

٣-وحسين بن موسى.

٤ -وعلي بن محمد بن فيروزان القمي.

٥ -ومحمد بن

٦ -إسماعيل الرازي.

٧-ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب.

٨- ومحمد بن عبد الحميد.

٩- ومحمد بن عثمان.

١٠ – ومحمد بن عيسى.

١١ -ومحمد بن نصير.

١٢ – ويحيى بن محمد.

١٣ – ويعقوب بن يزيد.

ويروي عنه محمد بن مسعود والكشي.

فالنتيجة: أنَّ الرجل ثقة، حسن العقيدة، معتبر الحديث.

وأمّا محمد بن عيسى ابن عبيد اليقطيني فالرجل ثقة تقدّم، وابن أبي

عمير أوثق الناس في الحديث، بل لا يروي إلاّ عن ثقة بل لا يرسل إلاّ عن ثقة وحماد بن عثمان سواء أكان بن عمرو بن خالد الفزاري أو الناب أو ذو الناب، فالجميع ثقات.

وأما إسماعيل بن عامر:

فبعد التتبع لم نعثر على ما يمكنُ أنْ يكون وجهاً للقول بوثاقته، ولكن مع ذلك ذهب الوحيد البهبهاني (قُدِّسَ سِرُّه) إلى كون الرجل ثقة بتقريب:

أنَّ رواية ابن أبي عمير عن حماد عنه فيه اشعار بوثاقته، ويظهر من تلك الرواية حُسن عقيدته.(١)

ولكنّ هذا الوجه غير تام؛ وذلك لما تقدّم منا مفصلاً من أنَّ حدود دائرة الوثاقة التي تظهر من مشايخ الثقات كابن أبي عمير واضرابه إنما هي في دائرة مشايخهم المباشرين الذين يروون عنهم بلا واسطة، وهذا هو الثابت عندنا كما تقدّم مفصلاً.

وأما توسعة هذه الدائرة إلى المشايخ غير المباشرين والذين يروون

(١) أُنظر: الوحيد البهبهاني: تعليقته على منهج المقال: صفحة: ٩٠.

عنهم بالواسطة فهذا بحاجة إلى قرينة، ولا قرينة في المقام.

ويبُعده أنه لو كانَ الأمر كذلك للزم منه توثيق المئات بل لعلّه أكثر من ألف راوٍ وإنْ كان الأمر كذلك أو فُهم منه هذه الدائرة لكانَ فتحاً عظيماً في علم الرجال، ولصار محلّ اهتمام وبحث وتحقيق من أعلام الرجال، وليس من ذلك خبر ولا شيء يذكر، وعليه فهذه الدعوى غير صحيحة. واستقرب آخرون أنَّ الرجلَ حسن الحال بتقريب:

أنه يحتمل كون الرجل هو (إسماعيل بن عمّار) وليس (إسماعيل بن عامر) وبذلك يكون أخو إسحاق بن عمار الثقة الجليل، وهو من بيت كبير من الشيعة.(١)

ولكن يرد عليه:

أولاً: أنَّ هذه دعوى لا شاهد عليها ولا قرينة تؤيدها، بل الثابت في الأسانيد إسماعيل بن عامر وولده اسمه علي بن إسماعيل بن عامر.

وثانياً: أنه حتىّ لو كان إسماعيل بن عمار فلا يقتضي ذلك وثاقة

(١) أُنظر: الشيخ محمد المازندراني: منتهى المقال في أحوال الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٦٧.

الرجل. فالنتيجة:

أنَّ إسماعيل بن عامر لم يثبت له توثيق، ولكنّ ما نريد إثباته من الرواية ثابت بمعية روايات أخرى.

ثم أنه لابدّ من العودة إلى الرواية الأساسية وهي رواية إسماعيل بن جابر فيقع الكلام في سندها ودلالتها.

أما من ناحية السند:

فرجال السند هم حمدويه الكشي وقد تقدّم أنه ثقة، وكذلك يعقوب بن يزيد بن حماد الانباري السلمي ثقة صدوق، وابن أبي عمير أوثق الناس في الحديث، وهشام بن الحكم الكندي الكوفي ثقة عظيم المنزلة رفيع الشأن، وحماد بن عثمان سواء أكان ابن عمر بن خالد الفزاري أو النابي أو ذو النابي فالجميع ثقات.

وأما إسماعيل بن جابر فقد تقدم أنه سواء كان الجعفي أو الخثعمي فكلاهما من الثقات عندنا، وعليه فالسند معتبر والرواية معتبرة.

وأما من ناحية الدلالة:

فلا شبهة في أنَّ تعبيرات الإمام (عليه السلام) قاسية جداً، وليس ذلك إلاّ لعِظَمِ ما يسعى المفضل لارتكابه، وهو حرف الإمامة عن مسارها

الصحيح بالدعوة إلى إمامة إسماعيل بعد الإمام الصادق (عليه السلام) دون الإمام الكاظم (عليه السلام)، والملابسات التي ظهرت من المفضل وانتحاله – بشكل أو بآخر– للخطابية وما تلبّس به من عقائد فاسدة وأفعال شنيعة، وبالتالي فهذه التعبيرات (يا كافر يا مشرك) فيها دلالة على الخدش في الحديث للمفضل بلا شبهة.

الرواية الثانية:

ما رواه الكشي في رجاله من إنه:

حدثني حمدويه وابراهيم ابنا نصُير قالا: حدثنا محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن المفضل بن عمر أنه كان يشير إلى أنكما من المرسلين.(١)

وهكذا ورد في النسخة المحققة من اختيار معرفة الرجال للطوسي والمقابلة بتسع من النسخ، والتي حققها الشيخ محمد الماجدي، وفي مقابل ذلك فقد أورد الشيخ المامقاني (قدس سره)،(٢) وكذا المحقق التستري

(١) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٢٨١ رقم: ٥٩٤.

(٢) اُنظر: تنقيح المقال في علم الرجال: الجزء الثالث: صفحة: ٢٤١. الطبعة الحجرية.

(قدس سره)،[1] باللفظ: (عن المفضل بن عمر) انه كان يبشّر أبا الخطاب وفلاناً أنكما من المرسلين، واحتمال السقوط من النسخ وارد كما هو واضح وكذا احتمال التصحيف.

ومن الواضح عود الضمير في (أنه) إلى المفضل بن عمر، وعود الضمير (أنكما) إلى أبي الخطاب وشخص آخر، خصوصاً بعد تصريحه بأبي الخطاب فيما ورد من النسخ، وصريح كلماته في المقام هو أنه كان يشير صراحة أو يسرّ على بعض النسخ –أي يقول سراً– بنبوة أبي الخطاب وشخص آخر، وهذا من العقائد الفاسدة الخطيرة والغلو الواضح سواء كان يقصد شخصين أو كان يقصد امامين معصومين كالإمام الصادق (عليه السلام) والإمام الكاظم (عليه السلام)، فعلى كلا التقديرين كلماته صريحة في الغلو بلا شبهة.

ويعضد هذا الفهم ما ذكره الكشي في ذيل هذه الرواية من أنه:

قال الكشَي: وذكرت الطيارة الغالية في بعض كتبها عن المفضل أنه قال لقد قتل مع أبي إسماعيل –يعني أبا الخطاب– سبعون نبياً كلّهم

(١) اُنظر: قاموس الرجال: الجزء العاشر: صفحة: ٢١١.

رأى، وهلل نبينا فيه[١]، وأنّ المفضل قال:

دخلنا على أبي عبد الله (عليه السلام) ونحن اثنا عشر رجلاً قال فجعل أبو عبد الله (عليه السلام) يسُلم على رجلٍ رجلٍ منا، ويُسمي كلّ رجلٍ منا بإسم نبي، وقال لبعضنا: السلام عليك يا نوح، وقال لبعضنا السلام عليك يا إبراهيم، وكان آخر من سلّم عليه وقال: السلام عليك يا يونس، ثمّ قال: لا تخايُر بين الأنبياء.[٢]

وكلام الكشي واضح في بيان عقائد الخطابية الفاسدة وافكارهم التي هي.

نعم يقع الكلام في سند الرواية ورجالها وهم:

الأول: حمدويه بن نصير الكشي وقد تقدّم أنَّ الرجل ثقةٌ في الحديثِ. الثاني: إبراهيم بن نصُير، وهو إبراهيم بن نصُير الكشي أخو حمدويه بن نصير الكشي، ترجم له الطوسي في رجاله في (باب من لم يروي عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)) وقال:

---

(١) اُنظر: في التعليقة: الجزء الثاني: صفحة: ٦١٥. كلهم رأى وهلل بنبوته

(٢) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٢٨١. ذيل الحديث: ٥٩٤، تحقيق: الشيخ محمد الماجدي.

إبراهيم بن نصُير الكشَي، ثقة، مأمون كثير الرواية.[(١)]

وترجم له في (فهرست كتب الشيعة وأصولهم) بالقول:

إبراهيم بن نصير، له كتاب رويناه بالإسناد الأول عن حمُيد بن زياد عن القاسم بن إسماعيل عن إبراهيم بن نصُير.[(٢)]

نعم يروي الرجل عن:

١-أيوب بن نوح.

٢-والحسن بن موسى.

٣-ومحمد بن إسماعيل الرازي.

٤-ومحمد بن عبد الحميد.

٥-ومحمد بن عثمان.

٦-ومحمد بن عيسى.

٧-ويعقوب بن يزيد.

ويروي عنه الكشي.

---

(١) اُنظر: الطوسي: الرجال: صفحة: ٤٠٧ رقم: ٥٩٣٣.

(٢) اُنظر: الشيخ الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة: ٤٥ رقم: ٢٨.

فالنتيجة: أنَّ إبراهيم بن نصير الكشي ثقة مأمون كثير الرواية.

الثالث: محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني ثقةٌ معتبر الحديث تقدّم.

الرابع: علي بن الحكم الكوفي الأنباري النخعي ابن الزبير والجميع واحد، وهو ثقةٌ جليل القدر معتبر الحديث تقدّم.

وعليه فالرواية معتبرة سنداً.

الرواية الثالثة:

وهي التي رواها الكشي في اختيار معرفة الرجال حيث قال:

حدثني الحسين بن الحسن بن بندار القمي قال: حدثني سعد بن عبد الله بن أبي خلف القمّي قال: حدثني محمد بن الحسين بن أبي الخطاب والحسن بن موسى عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن مسكان قال:

دخل حجر بن زائدة وعامر بن جذاعة الأزدي على أبي عبد الله (عليه السلام) فقالا له: جعلنا فداك أنَّ المفضل بن عمر يقول إنكم تقدّرون ارزاق العباد؟ فقال: والله ما يقُدر أرزاقنا إلا الله، ولقد احتجت إلى طعام لعيالي فضاق صدري، وأبلغت إلى الفكرة في ذلك حتىّ أحرزت قوتهم فعندها طابت نفسي، لعنه الله وبرأ منه، قالا: أفتلعنه وتتبرأ منه؟

قال نعم فألعناه وأبرئا منه، برأ الله ورسوله منه.[١]

يقع الكلام في سند الرواية ودلالتها.

أما من ناحية السند: فرجالها:

الأول: الحسين بن الحسن بن بندار القمي:

ترجم له الشيخ الطوسي في (باب من لم يروي عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)) بالقولِ:

الحسين بن الحسن بن بندار، روى عن سعد بن عبد الله وروى عنه الكشي.[٢]

وخارج ذلك لم نجد للرجل ترجمة تذكر، ومن الواضح أنه لا دلالة فيما ذكره الشيخ الطوسي على وثاقته أو حسن حاله.

ولكن مع ذلك ذهب الوحيد البهبهاني (قدس سره) في تعليقته على منهج المقال الى أنَّ رواية الكشي عن الحسين بن الحسن بن بندار ظاهرة في

(١) أُنظر: الشيخ الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٢٨٠ رقم: ٥٩٣. تحقيق: الشيخ محمد الماجدي.

(٢) أُنظر: الطوسي: الرجال: صفحة: ٤٢٥ رقم: ٦١١٦.

اعتماده عليه.(١)

ولكنّ هذا الكلام ضعيف جداً، ولا دلالة فيه على حسن حاله فضلاً عن وثاقته كما هو واضح.

فالمتحصل: أنَّ الحسين بن الحسن بن بندار القمي لم يثبت له توثيق.

الثاني: سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمي، من مشايخ الكليني، ثقة جليل القدر تقدّم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ثقةٌ جليل القدر تقدّم.

الرابع: الحسن بن موسى الخشاب معتبر الحديث تقدّم.

الخامس: صفوان بن يحيى بياع السابري ثقة عالي المنزلة أوثق أهل زمانه تقدم.

السادس: عبد الله بن مسكان ثقةٌ معتبر الحديث تقدّم.

وعليه فليس في سند الرواية من لم يوثق سوى الحسين بن الحسن بن بندار القمي، ومقتضى الصناعة عدم اعتبار الرواية محل الكلام.

ولكن مع ذلك يمكن الاطمئنان بصدورها عن المعصوم (عليه السلام)

---

(١) اُنظر: البهبهاني: تعليقته على منهج المقال: صفحة: ١٤٠.

بتقريب:

أنَّ هذه الرواية بالخصوص يمكن الاطمئنان بها من جهة ما ورد في روايات متعددة من أنَّ حجر بن زائدة وعامر بن جذاعة كانا يقدحان في المفضل بن عمر، وأنَّ الإمام (عليه السلام) طلب منهما الكف عن ذلك ومن تلك الروايات ما رواه بشير الدهان أو النبال ويونس بن الظبيان وعبد الله بن الوليد.(١)

ورواة هذه الروايات هم من المُعتقدين بالمفضل، فيمكن الاطمئنان بأصل ما نقلوه من قدح حجر وعامر في المفضل، وأما ردع الإمام (عليه السلام) إياهما عن ذلك فلم يثبت، وحجر بن زائدة من الأجلاء، قال النجاشي(٢) ثقة صحيح المذهب صالح من هذه الطائفة، وأما عامر بن جذاعة فلم يرد فيه توثيق، نعم، عُد في بعض الروايات من حواري الإمام الباقر (عليه السلام) والإمام الصادق (عليه السلام) ولكنها ضعيفة السند.(٣)

---

(١) اُنظر: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٦١٢ وصفحة: ٧٠٨، والكافي: الجزء الثاني: صفحة: ٣٧٣.

(٢) اُنظر: رجال النجاشي: صفحة: ١٤٨.

(٣) اُنظر: معجم رجال الحديث: الجزء التاسع: صفحة: ٢٠٤.

ومهما يكن فإنَّ رواية عبد الله بن مسكان المتقدمة مما لا يبعدُ الاطمئنان بصدورها عن المعصوم (عليه السلام).[١]

فالنتيجة: أنَّ الرواية لا يبعدُ اعتبارها سنداً.

وأما دلالة:

فمن الواضح أنها تعكس بوضوح حالة الغلو التي كان يعيشها المفضل بن عمر حتى وصل إلى دعوى أنَّ الأئمة (عليهم السلام) يقدّرون أرزاق العباد، وكان الإمام (عليه السلام) حريص جداً على قطع دابر هذه الأفكار المغالية بحقهم (عليهم السلام) والهادمة لما حرص الأئمة (عليهم السلام) على بنائه من أفكار صحيحة وحدود واضحة لهم ولأشخاصهم المباركة.

الرواية الرابعة:

ما رواه الكشي في رجاله عن العياشي حيث قال:

قال أبو عمرو و-هو الكشي- سألت أبا النضّر -وهو العياشي محمد بن مسعود- عن جميع هؤلاء، وكانوا مجموعة رواة منهم إسحاق

---

(١) أُنظر: السيد محمد رضا السيستاني: قبسات من علم الرجال: الجزء الأول: صفحة: ٥٥١.

بن محمد البصري فقال:...... إلى أن قال: وأما أبو يعقوب إسحاق بن محمد البصري فإنه كان غالياً، وصرت إليه إلى بغداد لأكتب عنه وسألته كتاباً انسخه فاخرج إليّ من أحاديث المفضل بن عمر في التفويض، فلم ارغب فيه فأخرج إليّ أحاديث منتسخة من الثقات، ورأيته مولعاً بالحمامات المراعيش[١] ويمُسكها ويروي في فضل إمساكها أحاديث قال: وهو أحفظ من لقيته.[٢]

وسند الرواية لا خدش فيه، فإنَّ أبو عمر الكشي يروي مباشرة عن أبا النضّر محمد بن مسعود العياشي وكلاهما من الثقات.

وأما دلالة فمن الواضح أنَّ الرواية تشير إلى أنَّ الأصحاب كانوا يعرفون أنَّ أحاديث المفضل بن عمر كانت في دائرة الغلو والتفويض، وقد انتقل هذا الارتكاز عنها إلى الطبقات اللاحقة، حتى أنَّ الغلاة من الطبقات الأخرى –كإسحاق بن محمد البصري وغيره– كانوا يحتفظون

(١) اُنظر: أن المراعيش صنف من الطيور تطير مرتفعة حتى تغيب عن النظر فترى في الجو كالنجم.

(٢) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثالث: صفحة: ١٥٥ رقم: ١٠٣٤ تحقيق: الشيخ محمد الماجدي.

بروايات المفضل بن عمر في التفويض، وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه من المعنى المتقدم من وجوب النظر إلى الغلو والغلاة نظرة دقيقة وموضوعية لا نظرة سطحية وتتبع أشخاصهم على طول التاريخ، فإنهم –كما نعتقد– كانوا يمثلون منهجاً قد اخذ مدىً واسع من الزمان وكان لهم في كل طبقة من يمثلهم ويمثل أفكارهم وكانوا يتناولون الكتب والروايات فيما بينهم وكانوا حريصين على أنْ يقوم اللاحقون بتلميع صورة السابقين عليهم وهكذا.

وعليه فالرواية صريحة في اشتمال مرويات المفضل على مفاهيم الغلو كالتفويض ونحوه.

ويدعمه ما تقدّم من إشارات في الروايات –سواء من كلام المفضل أو من مواقفه مع الآخرين– والتي تشيرُ بوضوح إلى غلّوه.

الرواية الخامسة:

ما رواه أبو عمر الكشي في رجاله حيث قال:

قال يحيى بن حميد الحمّاني في كتابه المؤلف لإثبات إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام) قلت لشُريك: أنَّ أقواماً يزعمون أنَّ جعفر بن محمد ضعيف في الحديث؟ فقال: اُخبرك القصة، كانَّ جعفر بن محمد رجلاً صالحاً مسلماً

ورعاً فاكتنفه قوماً جهّال يدخلون عليه ويخرجون من عنده ويقولون حدثنا جعفر بن محمد، ويحّدثون بأحاديث كُلها منكرات كذبٍ موضوعة على جعفر، يستأكلون الناس بذلك ويأخذون منهم الدراهم، فكانوا يأتون من ذلك بكلّ منكر، فسمعت العوام بذلك منهم، فمنهم من هلك ومنهم من أنكر.

وهؤلاء مثل المفضل بن عمر وبنّان[1] وعمر النبطي وغيرهم، ذكروا أن جعفراً حدثهم أنَّ معرفة الإمام تكفي عن الصلاة والصوم[2] وحدّثهم عن أبيه عن جده، وأنه حدثهم عنه قبل القيامة[3] وأنّ علياً (عليه السلام) في السحاب يطير مع الريح وأنه كان يتكلم بعد الموت وأنه كان يتحرك على المغتسل وأنَّ إله السماء وإله الأرض الإمام، فجعلوا لله شريكاً، جهّال ضلّال، والله ما قال جعفر شيئاً من هذا قط، كان جعفر اتقى لله واورع من ذلك، فسمع الناس ذلك فضعّفوه، ولو رأيت جعفراً

(١) اُنظر: في نسخة ميم أو بيان.

(٢) اُنظر: كذا في نسخة الأصل وفي بقية النسخ من الصوم والصلاة.

(٣) اُنظر: في باء: يوم القيامة.

لعلمت أنه واحداً للناس.[١]

والوارد في سندها:

يحيى بن عبد الحميد الحمّاني:

فقد ذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في (باب من لم يروي عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)) وقال عنه:

يحيى بن عبد الحميد الحمّاني.[٢]

وعاد وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم في موردين:

الأول: في باب حرف الياء وقال عنه:

يحيى بن عبد الحميد الحمّاني، له كتاب أخبرنا به جماعة عن أبي جعفر بن بابويه عن محمد بن موسى بن المتوكل عن موسى بن أبي موسى الكوفي عن محمد بن أيوب بن يحيى بن ضريس والحسن بن علي بن زيادة عنه.[٣]

---

(١) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٢٨٢ ـ ٢٨٣ رقم: ٥٩٥، تحقيق: محمد الماجدي.

(٢) أُنظر: الشيخ الطوسي: الرجال: صفحة: ٤٥٠ رقم: ٦٣٩٤.

(٣) أُنظر: الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة: ٢٦١ رقم: ٧٩١.

الثاني: في باب من عُرف بقبيلته أو لقبه أو بلده:

وذكر منهم الحمّاني،[١] ولم يعلّق عليه بشيء، وبالتالي فلا توثيق بل ولا إشارة إلى حال الرجل من ناحية الوثاقة والضعف.

نعم، ذكر الكشي -كما تقدّم- في ترجمة المفضل بن عمر أنَّ للحمّاني كتاب ألّفه في إثبات إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام) والظاهر أنه هو الكتاب الذي أشار إليه الشيخ الطوسي في المقام، وعليه فلم يثبت للرجل لا توثيق ولا تضعيف من قبل أصحابنا.

نعم، تعرّض له العامة كثيراً في مصنفاتهم، وذكروا في حاله أقوالاً:

القول الأول: أنَّ الرجل ثقة، ونقل وثاقته عبد الله بن عدي الجرجاني في الكامل نقلاً عن يحيى بن معين،[٢] وكذلك نقل توثيقه الذهبي في ميزان الاعتدال،[٣] وكذلك الخطيب البغدادي في تاريخ

(١) أُنظر: الشيخ الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة: ٢٨٢ رقم: ٩٠٧.

(٢) أُنظر: عبد الله بن يحيى الجرجاني: الكامل: الجزء الخامس: صفحة: ٣٢١.

(٣) أُنظر: الذهبي: ميزان الاعتدال: الجزء الرابع: صفحة: ٣٩٢، حديث: ٩٥٦٧.

بغداد،[1] وقد وصفه معين بأنه صاحب حديث صدوق.[2] وغيرهم

وقد ذكر العامة كذلك روايته عن شُريك كما أشار إلى ذلك ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق.[3]

القول الثاني: أنَّ الرجل ضعيف، ونقل ذلك الذهبي في ميزان الاعتدال عن أحمد وغيره، حيث قال:

وأما أحمد فقال كان يكذب جهاراً، وقال النسائي ضعيف، وقال البخاري كان أحمد وعلي يتكلمان فيه وقال: محمد بن عبد الله بن نمير: إبن الحمّاني كذّاب، وقال مرّة ثقة.[4]

ولكن الظاهر أنَّ رمي الرجل بالضعف والكذب إنما كان من جهة انه شيعي، وكان يقول بأن معاوية على غير ملّة الإسلام، وهذا يكفي للطعن بالراوي عند العامة، بل لعلّ مجرد تشيع الراوي يكفي لديهم –

(١) أُنظر: الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد: الجزء: الرابع عشر: صفحة: ١٧٤.

(٢) أُنظر: الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد: الجزء الرابع عشر: صفحة: ١٧٤.

(٣) أُنظر: ابن عساكر: تاريخ مدينة دمشق: الجزء الثالث والاربعون: صفحة: ٣٥٠.

(٤) أُنظر: الذهبي: ميزان الاعتدال، الجزء الرابع: صفحة: ٢٩٢.

مع الأسف–لرميه بالغلو أو الكذب أو الضعف.

ويعضد وثاقة الرجل:

أنه لم يوجد في مسنده وأحاديثه أحاديث منكرة، ويقال إنه أول من صنّف مسنداً بالكوفة، والشاهد على ما ذكرناه هو ما ذكره الذهبي حيث قال: وقال ابن عدي: ليحيى الحمّاني مسند صالح، ويقال إنه أول من صنّف مسند بالكوفة، وأول من صنّف بالبصرة مسدّد، وأول من صنّف المسند بمصر أسد بن موسى قال بن عدي: ولم أرى في مسنده وأحاديثه أحاديث منكرة، وأرجو أنه لا بأس به، قلت: إلاّ أنه شيعي بغيض، قال زياد بن أيوب سمعت يحيى الحمّاني يقول: كان معاوية على غير ملّة الإسلام، قال زياد: كَذَبَ عدو الله.[1]

وقد وصفوا رواياته بأنها متصلة الاسناد سالمة عن الضعف، وبذلك يظهر أنَّ الخدش فيه إنما كان لتشيعه وعداوته لمعاوية، وعليه فالرجل معتبر الحديث عندنا.

نعم، قد يخدش بالرواية من جهة أخرى، ولكنّ ما ورد فيها لم يكن

(١) اُنظر: الذهبي: ميزان الاعتدال: الجزء الرابع: صفحة: ٢٩٢.

بعيد عن مقالة جمع منهم المفضل كما ورد في جملة من الروايات المتقدمة.

الرواية السادسة:

ما رواه الكشي في رجاله حيث قال:

وجدت بخط جبريل بن أحمد الفاریاني في كتابه: حدّثني محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير عن معاوية بن وهب وإسحاق بن عمار قالا: خرجنا نريد زيارة الحسين (عليه السلام) فقلنا: لو مررنا بأبي عبد الله المفضل بن عمر فعساه يجيء معنا، فأتينا الباب فاستفتحناه فخرج إلينا فأخبرنا فقال: استخرجُ الحمار وأخرج، فخرج إلينا وركب وركبنا، فطلع لنا الفجر على أربعة فراسخ من الكوفة، فنزلنا فصلينا والمفضل واقف لم ينزل يُصلي فقلنا يا أبا عبد الله ألا تصلي؟ فقال قد صليت قبل أنْ اخرج من منزلي.[1]

وفي السند:

جبريل بن أحمد الفاریاني:

(١) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٢٨٣ رقم: ٥٩٦. تحقيق: محمد الماجدي.

قد روى في رجال الكشي عن جمع منهم:

١ـ أبي جعفر محمد بن إسحاق.

٢ـ أبي سعيد الآدمي، سهل بن زياد.

٣ـ حسن بن خرز زاد.

٦ـ الشجاعي.

٧ـ محمد بن عبد الحميد العطار.

٨ـ محمد بن عبد الله بن مهران.

٩ـ محمد بن عيسى.

١٠ـ موسى بن جعفر بن إبراهيم.

١١ـ موسى بن جعفر بن وهب.

١٢ـ موسى بن معاوية بن وهب.

ويروي عنه: الكشي ومحمد بن مسعود.

ثمّ أنَّ الشيخ الطوسي (قدس سره) ترجم له في رجاله في (باب من لم يروي عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)) وقال عنه:

جبريل بن أحمد الفارياني، يكُنى أبا محمد، وكان مقيماً بكش، كثير

الرواية عن العلماء بالعراق وقم وخراسان.[١]

وترجم له ابن حجر في لسان الميزان بالقول:

جبريل بن أحمد الفارياني (الفاريابي)، أبو محمد الكشي، قال أبو عمر الكشي: حدثنا عنه محمد بن مسعود وغيره، وكان مقيماً بكش، له حلقة كثير الرواية، وكان فاضلاً متحرياً، كثير الإفضال على الطلبة، قال ابن النجاشي: ما ذكّرته في شيئاً إلاّ مرّ فيه كأنما يقرأ من كتاب، ما رأيتُ أحفظ منه، وقال لي: ما سمعت شيئاً فنسيته، ذكراه في رجال الشيعة.[٢]

والمتتبع لموارد ذكره في رجال الكشي يجد أنه يعتمد على ما يجده بخطه، وقد يوصف الرجل بالفاريابي أو الفاريايي، وقال الفاضل البرجندي: فارياب بفاء بعدها ألف وسكون الراء المهملة ومثناة من تحت بعدها ألف ثم باء موحدة، بلدة صغيرة قريب بلخ، بينهما اثنان وعشرون فرسخاً، وفي القاموس فرياب كجريال بلد ببلخ، أو هو فرياب ككمياء أو فارياب كـ(قاصعاء) وكـ(ساباط) ناحية وراء نهر

(١) اُنظر: الشيخ الطوسي: الرجال: صفحة: ٤١٨ رقم: ٦٠٤٢.

(٢) اُنظر: ابن حجر: لسان الميزان: الجزء الثاني، صفحة: ٩٤.

سيحون.[١]

ثم أننا تتبعنا روايات الرجل فوجدناه دائماً ما ينقل الأسئلة المهمة في المنهج المعتمد لأخذ الدين ومعالمه من الحلال والحرام والعقائد، وهو الذي روى الأخذ لمعالم الدين عن يونس بن عبد الرحمن من جهة كونه ثقة، وكذلك عادةً ما يتتبع الشبهات ويسأل عنها، فعلى سبيل المثال ذكر الكشَي في رجاله:

وجدت بخط جبريل بن أحمد الفاريابي: حدثني موسى بن جعفر بن وهب عن إبراهيم بن شيبة قال:

كتب إليه: جعُلت فداك أنَّ عندنا قوماً يختلفون في معرفة فضلكم بأقاويل مختلفة، تشمئز منها القلوب وتضيق لها الصدور، ويروون في ذلك الأحاديث، لا يجوز لنا الإقرار بها لما فيها من القول العظيم ولا يجوز ردها ولا الجحود لها إذا نسبت إلى آبائكم، فنحن وقوف عليها، ومن ذلك أنهم يقولون ويتأولون في معنى قوله قول الله (عز وجلّ) أنَّ الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر وقوله (عزّ وجل) (وأقيموا الصلاة

(١) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الأول: صفحة: ٣٢ تحقيق: مهدي الرجائي.

وآتوا الزكاة).(١) ومعناها رجل، لا ركوع ولا سجود، وكذلك الزكاة معناها ذلك الرجل لا عدد دراهم ولا إخراج مال، واشياء تشبهها من الفرائض والسنن والمعاصي، تأولوها وصيروها على هذا الحدّ الذي ذكرته لك، فإني رأيت أنْ تمنّ على مواليك بما فيه سلامتهم ونجاتهم من الاقاويل التي تصيّرهم إلى العطب والهلاك، والذين ادعوا هذه الأشياء ادعوا أنهم اولياء ودعوا إلى طاعتهم منهم علي بن حسكة والقاسم اليقطيني فما تقول في القبول منهم جميعاً؟

فكتب (عليه السلام): ليس هذا ديننا فاعتزله.

قال نصر بن الصّباح: علي بن حسكة الحوّار كان أستاذ القاسم الشعراني اليقطيني من الغلاة الكبار، ملعون.(٢)

والمتحصل من جميع ما تقدم:

أنَّ جبريل بن أحمد الفاريابي معتبر الحديث.

وأما رجال السند الباقون منهم:

---

(١) اُنظر: سورة البقرة: ٤٣.

(٢) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٨٠٣، رقم: ٩٩٥.

الأول: محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني ثقة معتبر الحديث تقدم.

الثاني: ابن أبي عمير أوثق الناس في الحديث تقدم.

الثالث: معاوية بن وهب البجلي ثقة معتبر الحديث تقدم وحسن الطريقة كذلك.

الرابع: إسحاق بن عمار الصيرفي الكوفي الساباطي التغلبي الفطحي والكل واحد، وهو ثقة معتبر الحديث، شيخ من أصحابنا تقدّم.

وعليه فالرواية معتبرة سنداً واضحة الدلالة على الخدش في المفضل بن عمر.

الرواية السابعة:

ما رواه الكشي حيث قال:

حدثني محمد بن مسعود قال، حدثني إسحاق بن محمد البصري قال: حدثني عبد الله بن القاسم عن خالد الجوّان قال:

كنت أنا والمفضل بن عمر وناس من أصحابنا بالمدينة وقد تكلمنا في الربوبية قال: فقلنا مرّوا إلى باب أبي عبد الله (عليه السلام) حتى نسأله قال: فقمنا بالباب، قال: فخرج إلينا وهو يقول: بل عباد مكرّمون لا يسبقونه

بالقول وهم بأمره يعملون.(١)

قال الكشي إسحاق وعبد الله وخالد من أهل الارتفاع.(٢)

والرواية وإن أمكن الخدش فيها سنداً ولكنها تنفع في التأييد بمعية ما تقدّم من الروايات خصوصاً أنها تشير إلى الحدّ الذي بلغه الغلاة في الأئمة (عليهم السلام) حتى قالوا فيهم بالربوبية، وتقدّم ما يشير إلى استخفافهم بأمر الصلاة والواجبات الأخرى.

ولكن في مقابل ذلك ربما يذكر أمران للدلالة على براءة المفضل من تهمة كونه من دعاة إسماعيل بن الإمام (عليه السلام) ومن تهمة كونه من القائلين بأن معرفة الإمام (عليه السلام) تكفي عن أداء الفرائض وقد أشار إلى هذين الأمرين المحدث النوري (رحمه الله).(٣)

الأمر الأول: جملة من الروايات الدالّة على أنه من القائلين بإمامة الإمام موسى بن جعفر (عليه السلام) بعد وفاة أبيه، وفي بعضها أنه سمع

(١) أُنظر: سورة الأنبياء: ٢٦ ـ٢٧، وانظر للرواية الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: الصفحة: ٢٨٤: الرقم: ٥٩٨.

(٢) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٢٨٤ رقم: ٥٩٨.

(٣) أُنظر: مستدرك الوسائل: الخاتمة: الجزء الرابع: صفحة: ١٠٩.

التنصيص عليه من أبيه الصادق (عليه السلام)، وفي بعضها أنه دخل على الكاظم (عليه السلام) بعد وفاة أبيه فسمع كلامه وسأله ثم قطع بإمامته ولكن يمكن أن يقال:

أن هذه الروايات لا تنفي كونه من دعاة إسماعيل أيام حياته، فقد ورد في بعض النصوص أنه رجع عنه بعد موته، والخطابية ودعاة إسماعيل افترقوا فرقاً بعده. فبعضهم أنكر موته وبعضهم قال إن الإمامة انتقلت إلى ولده محمد وبعضهم قال غير ذلك.

الأمر الثاني: أنَّ هناك عدة روايات رواها المفضل في الرد على الخطابية ومن كانوا يدعون أنَّ معرفة الإمام (عليه السلام) تكفي عن الإتيان بالفرائض من الصلاة والصيام واجتناب المنكرات:

١ـ فقد ورد في الدعائم[١] عن المفضل عن الصادق (عليه السلام) أنه قال أُخرج إلى هؤلاء -أي أصحاب أبي الخطاب- فقل لهم بأنا مخلوقون مربوبون رداً على من كان يدعي أنَّ الأئمة (عليهم السلام) لهم بعض صفات الله (سبحانه وتعالى).

---

(١) أُنظر: دعائم الإسلام: الجزء الأول: صفحة: ٥٠.

٢ـ وروى الصدوق أيضاً.[١] قال:

قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) روي عن المغيرة أنه قال: إذا عرف الرجل ربه ليس عليه وراء ذلك شيء، ثم نقل إن الإمام (عليه السلام) لعن المغيرة ورد على مقالته بكلام مفصل.

٣ـ وروى الصفار[٢] بإسناده عن المفضل أنه:

كتب إلى الإمام (عليه السلام) يشتكي من بعض الذين يزعمون أنَّ الدين إنما هو معرفة الرجال وإذا عرفت ذلك فاعمل ما شئت، وأنهم يقولون أنَّ الصلاة رجل والزكاة رجل والصيام رجل إلى آخره، وأنَّ الفواحش من الخمر والربا والميتة وغيرها رجل، فكتب إليه الإمام (عليه السلام) كتاباً مفصلاً من عدة صفحات يردّ على هؤلاء وحاصل كلامه (عليه السلام) أنَّ هؤلاء سمعوا قولاً لم يعقلوا معناه، وانَّ قولهم أنَّ الصلاة والزكاة والفرائض الأخرى رجل كلام صحيح، ولكن الوجه فيه أنَّ كل فريضة إنما كانت من النبي (صلى الله عليه وآله) الذي جاء بها من عند ربه وان ذلك كله إنما

(١) اُنظر: ثواب الأعمال وعقاب الأعمال: صفحة: ٢٤٦.

(٢) اُنظر: بصائر الدرجات: الجزء الأول: صفحة: ٥٢٦.

يعرف بالنبي (صلى الله عليه وآله)، ولولا معرفة ذلك النبي والإيمان به والتسليم له ما عرف ذلك........ إلى آخر ما ورد في الرواية المشار إليها في الردّ على عقائد الغلاة.

قال المحدث النوري[1] بعد إيرادها بتمامها:

إن الخبر في غاية الاعتبار، وكفى بمتنه شاهداً، ويظهر منه مضافاً إلى براءة ساحة المفضل عن الخطابية أنَّ سبب توهم من توهم فيه ذلك فإنَّ الظاهر أنه كان خالطهم وعاشرهم ليعرف مذاهبهم وطريقتهم....... إلى أن قال فينتهي بأخبارهم إلى إمامه (عليه السلام) وعلى بصيرة ورؤية فظن الجاهل الغبي أو الحاسد الغوي أنه صبا إليهم وتدثر بمذهبهم.

ولكن الملاحظ أنَّ ما ذكر في هذه الرواية من تأويل القول المذكور مما يصعب تصديقه، وقد روى الصدوق (قدس سره)[2] مقطعاً من كتاب الصادق (عليه السلام) إلى المفضل وليس فيه ما ذكر.

(١) أُنظر: مستدرك الوسائل: الخاتمة: الجزء الرابع: صفحة: ١٢٧.

(٢) أُنظر: علل الشرائع: الجزء الأول: صفحة: ٢٥٠.

٤ـ وأورده ابن شعبة[١] في وصية المفضل لجماعة الشيعة:

وهي تتضمن معاني لا تنسجم مع كون الشخص من الخطّابية والقائلين بأنَّ معرفة الإمام تكفي عن العمل ونحو ذلك من العقائد الفاسدة، كما أشار إلى ذلك المحقق التستري (قدس سره).[٢]

أقول: الروايات المذكورة كلهّا ضعيفة السند، وبعضها -كرواية الصفار - مروية بطرق الغلاة كالقاسم بن الربيع الوراق ومحمد بن سنان ومياح المدائني فلا يمكن بمثل هذه الروايات إثبات براءة المفضل مما اُتهم فيه من الغلو، بالإضافة إلى أنه قلّما يوجد غالٍ إلاّ وهو راوٍ لمثل هذه الروايات فهذا يونس بن ظبيان -الذي هو من كبار الغلاة- وقد ورد في الرواية الصحيحة عن الإمام الرضا (عليه السلام) لعنه والبراءة منه ،وأنه مع أبي الخطاب مقرونان في أشد العذاب، روي عنه العديد من الروايات[٣] في أهمية الصلاة والصيام واجتناب المنكرات وأنَّ الشيعي

---

(١) اُنظر: تحف العقول: صفحة: ٥١٣.

(٢) اُنظر: قاموس الرجال: الجزء العاشر: صفحة: ٢١٧.

(٣) اُنظر: الكافي: الجزء الثاني: صفحة: ٦٧٢ والجزء الرابع: صفحة: ٦٥ والجزء السادس: صفحة: ٣٩٩.

يختبر بأمرين تقيده بالصلاة في وقتها والبرّ بإخوانه ونحو ذلك، فرواية الغلاة لهذه الروايات ونظائرها ربما تكون لإبعاد الشبهة عن أنفسهم لأنه لم يكن بوسعهم المجاهرة أمام الجميع بعقائدهم بل كانوا يتظاهرون أمام الآخرين غير جماعتهم بأنهم من الصلحاء ويتقيدون بأداء الفرائض واجتناب الكبائر ويروون الأحاديث الدالة على لزوم ذلك.

وبالجملة:

فالعبرة في حال المتهمين بالغلو إنما هي بأعمالهم دون رواياتهم، ولذلك يلاحظ أنَّ محمد بن أورمة الذي اتهم بالغلو لم يشفع له في دفع هذا الاتهام عنه كون رواياته صحيحة خالية من معان الغلو والتخليط، ولكن لما بُعث إليه من يفتك به ووجده يصلي من أول الليل إلى آخره توقف عن قتله حتى تبين له أنه ليس غالياً؛ لأنَّ الغالي لا يصّلي كما مرّ.

والحاصل:

أن ما اسُتشهد به على عدم غلو المفضل لا يقاوم تنصيص الكشي وابن الغضائري على خلاف ذلك.[1]

---

(١) أُنظر: السيد محمد رضا السيستاني: قبسات من علم الرجال: الجزء الأول: صفحة: ٥٥٨ ـ ٥٦١.

وهذه الجهة في روايات الغلاة مهمة جداً لابدّ من الالتفات إليها في حال البحث عن أحوالهم؛ لأنها تكشف عن طرقهم الخبيثة في إخفاء غلوهم وإيهام الآخرين بأنهم على الطريقة المثلى والمنهج الصحيح، ولكنهم في الحقيقة في قمة الانحراف.

فالمتحصل من هذا الوجه:

أنَّ الروايات المعتبرة قد ثبتت أنّ المفضل غالٍ في أفعاله وأقواله وما قيل في رد تهمة الغلو عنه فقد ظهر أنها ضعيفة سنداً ودلالة ولا تقاوم ما تقدم من روايات معتبرة خادشة في حال المفضل.

الوجه الثاني:

ما ذكره النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة في حق المفضل بن عمر حيث قال عنه:

مفضل بن عمر، أبو عبد الله وقيل أبو محمد الجعفي، كوفي فاسد المذهب مضطرب الرواية لا يعبئ به، وقيل أنه كان خطّابياً، وقد ذكرت له مصنفات لا يعوّل عليها وإنْ ما ذكرناه للشرط الذي قدمناه، له كتاب ما افترض الله على الجوارح من الإيمان، وهو كتاب الإيمان والإسلام والرواة له مضطربون الرواية له، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان قال:

حدثنا علي بن حاتم قال حدثنا أبو عمر أحمد بن علي الفائدي عن الحسين بن عبيد الله بن سهل السعدي عن إبراهيم بن هاشم عن بكر بن صالح عن القاسم بن بريد بن معاوية عن أبي عمر الزبيري عن المفضل بن عمر.

وله كتاب (يوم وليلة) وكتاب (فكّر) كتاب في بدء الخلق والحث على الاعتبار ووصية المفضل وكتاب علل الشرائع، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى عن أبيه عن عمران بن موسى عن إبراهيم بن هاشم عن محمد بن سنان عن المفضل.[1]

والملاحظ في كلمات النجاشي بحق المفضل بن عمر أمور:

الأول: التأكيد على كونه فاسد المذهب مضطرب الرواية لا يعبئ به.

الثاني: اتهامه بالخطّابية.

الثالث: أنَّ مصنفاته لا يعوّل عليها.

الرابع: وأما ما ذكره في كتاب الكشي فقد علّله من جهة ما قدمه

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة: ٤١٦ رقم: ١١١٢.

النجاشي من شرط في مقدمة كتابه وهو ذكر أسماء مصنفي الشيعة والكتاب فهرست لهم دون أن يكون الداعي وراء ذكره اعتماده عليه أو كونه ثقة أو حسن الحال.

الخامس: أنَّ لمحمد بن سنان دور في رواية مصنفات المفضل بن عمر ومحمد بن سنان هذا من الغلاة –كما تقدّم –، ويمكن أن يتلاعب بالروايات على النحو الذي يمكن أنْ يُظهر منها دفع شبهة الغلو عن أصحابه من الغلاة ومن يروي عنه كالمفضل أو يروي روايات في الفرائض والحفاظ عليها حتى يدفع عنه وعنهم شبهة الغلو وأفكاره التي تقدمت.

الوجه الثالث:

ما ذكره ابن الغضائري (رحمه الله) في رجاله بحق المفضل بن عمر حيث قال عنه:

المفضل بن عمر الجعفي، أبو عبد الله، ضعيف، متهافت، مرتفع القول خطّابي، وقد زيد عليه شيء كثير، وحمل الغلاة في حديث حملاً

عظيماً، ولا يجوز أن يكتب حديثه.[١]

وكلمات ابن الغضائري في القدح بالمفضل واضحة لا لبس فيها والكتاب -أي رجال ابن الغضائري -ثابت نسبته إلى ابن الغضائري، والرجل -أي ابن الغضائري- ثقة نقّاد للأخبار والرواة على وفق منهج علمي دقيق مقبول الكلام عندنا سواء بحق الرواة أو خارج دائرة الرواة من المعلومات والمعطيات التي ترد في تراجم الرجال.

فالنتيجة النهائية في حال المفضل بن عمر الجعفي أنه:

لم يثبت له توثيق، بل الأقرب ضعفه واضطراب مذهبه وعقيدته.

وبذلك ينتهي الحديث عن المفضل بن عمر بحمد الله وقوته نحمده تعالى ونشكر فضله.

والحمد لله ربّ العالمين.

(١) اُنظر: ابن الغضائري: الرجال: صفحة: ٨٧ رقم: ١١٧.

فهرسُ المصادرِ والمراجعِ

القرآن الكريم

١-الاستبصار: الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥- ٤٦٠ هجري) دار الكتب الإسلامية: طهران.

٢- كتاب الكافي: محمد بن يعقوب الكليني: المتوفى ٣٢٩ هجرياً: طبعة دار الحديث: قم المقدسة.

٣-تعاليق مبسوطة على العروة الوثقى: الشيخ محمد إسحاق الفياض: عشرة مجلدات: الطبعة الأولى: إنتشارات محلّاتي: قم المقدّسة.

٤-تهذيب الأحكام: محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥- ٤٦٠ هجري) دار الكتب الإسلامية: طهران.

٥-التنقيح في شرح العروة الوثقى: الخوئي (المتوفى ١٤١٣ هجري): ضمن موسوعة الإمام الخوئي: خمسين مجلداً.

٦-الحدّائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة: تأليف الشيخ يوسف البحراني: مؤسسة النشر الإسلامي: التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٧-كتاب حاشية على المدارك: تأليف الوحيد محمد علي بن محمد باقر البهبهاني (رحمه الله) (١١٤٤- ١٢١٦) هجري.

٨-المعتبر: المحقّق الحلي: جعفر بن الحسن الحلي: (المتوفى ٦٨٦ هجري) مؤسسة الشهداء: قم المقدّسة: ١٣٦٤: هجري شمسي

٩ -المحكم في أصول الفقه: السيد محمد سعيد الحكيم: نشر مؤسسة الحكمة.١٩٩٤ ميلادي

١٠-المباحث الأصولية: الشيخ محمد إسحاق الفياض: نشر عزيزي: ١٤٢٥ هجري. قم

١١-المستند في شرح العروة الوثقى: تقرير أبحاث السيد أبي القاسم الخوئي (قدس سره) (المتوفى عام ١٤١٣هجري) ضمن موسوعة الإمام الخوئي خمسين مجلداً.

١٢-مستمسك العروة الوثقى: تأليف السيد آية الله العظمى محسن الحكيم (قدس سره).

١٣-مصباح الفقيه: آغا رضا الهمداني: طبعة حجرية: منشورات مكتبة الصدر: طهران.

١٤–وسائل الشيعة: الحر العاملي محمد بن الحسن (١٠٣٣– ١١٠٤ هجري): مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث: تحقيق محمد رضا الحسيني الجلالي:١٤١٦ هجري.

١٥–الوافي: الفيض الكاشاني: (١٠٠٧–١٠٩١ هجري) منشورات مكتبة الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام): أصفهان: ١٤٠٦ هجري. تحقيق ضياء الدين الحسيني الأصفهاني.

١٦–وسائل الشيعة: الحر العاملي محمد بن الحسن (١٠٣٣– ١١٠٤ هجري): مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث: تحقيق محمد رضا الحسيني الجلالي:١٤١٦ هجري.

١٧–مباحث الأصول: أبحاث السيد محمد باقر الصدر (المستشهد ١٤٠٠ هجري): تقرير السيد كاظم الحسيني الحائري: دار البشير: ١٤٢٥ هجري.

١٨–مصباح المنهاج: تأليف السيد محمد سعيد الطباطبائي الحكيم: نشر مؤسّسة الحكمة.

١٩–كشف المحجة لثمرة المهجة: السيد ابن طاووس: ت: ٦٦٤ هجري: طبعة: ١٩٥١ ميلادي:١٣٧٠ هجري: المطبعة الحيدرية:

النجف الاشرف.

٢٠-مختارات رجالية: الشيخ عادل هاشم: الطبعة الأولى: ١٤٤١ هجري: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

٢١-الفوائد الرجالية: السيد محمد مهدي بحر العلوم: تحقيق وتعليق السيد محمد صادق بحر العلوم: الطبعة الأولى:١٣٦٣ هجري: شمسي: المطبعة: افتاب: الناشر: مكتبة الصادق: طهران.

٢٢-كامل الزيارات: ابن قوليه: ت: ٣٦٩ هجري: دار الحجة (عجل الله تعالى فرجه): الطبعة الأولى:١٤٣٥ هجري.

٢٣-نهاية الدراية: السيد حسن الصدر: تحقيق: ماجد الغرباوي: نشر: المشعر.

– ٢٤مشايخ الثقات: غلام رضا عرفانيان: مؤسّسة بوستان كتاب: الطبعة الثالثة.

٢٥-معجم رجال الحديث: السيد أبو القاسم الخوئي: (المتوفى ١٤١٣هجري) الطبعة الخامسة: ١٤١٣هجري.

٢٦-مستدرك الوسائل: المحدّث النوري: الحسين بن محمد تقي (١٢٥٤ – ١٣٢٠هجري): مؤسّسة آل البيت (عليهم السلام): قم: ١٤١٧ هجري.

٢٧-كامل الزيارات: جعفر بن محمد بن جعفر بن موسى ابن قولويه (المتوفى ٣٦٧هجري) مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين: قم.

٢٨-قبسات من علم الرجال: أبحاث السيد محمد رضا السيستاني: جمعها ونظمها السيد محمد البكاء: طبعة أولية.

٢٩-قاموس الرجال: محمد تقي التستري (المتوفى ١٣١٦هجري): طهران: ١٣٩٧هجري.

٣٠-الفهرست: الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥-٤٦٠ هجري) مؤسّسة نشر الفقاهة: قم: ١٤١٧هجري.

٣١- الفهرست: منتجب الدين بن بابويه (المتوفى ٥٨٨ هجري) منشورات مكتبة آية الله المرعشي النجفي: قم: ١٣٦٦هجري.

٣٢-عدّة الأصول: الشيخ الطوسي: (٣٨٥ - ٤٦٠ هجري) مؤسّسة آل البيت عليهم السلام: قم المقدسة: ١٤٢٠هجري.

٣٣-الرجال: الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥ - ٤٦٠ هجري) مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين: قم: ١٤١٥هجري.

٣٤- الرجال: الكشّي أبو عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز (من علماء

القرن الرابع الهجري) مؤسّسة الأعلمي: كربلاء: العراق.

٣٥- الرجال: النجاشي: أحمد بن علي (٣٧٢ - ٤٥٠ هجري) دار الأضواء: بيروت: ١٤٠٨ هجري.

٣٦-الرجال: ابن داود الحسن بن علي الحلي: (من علماء القرن السابع الهجري) منشورات المطبعة الحيدرية: النجف الأشرف: ١٣٩٢هجري.

٣٧-تفسير القمّي علي بن إبراهيم (من أعلام القرن الثالث والرابع الهجري) مؤسّسة دار الكتاب للطباعة والنشر: قم:١٤٠٤ هجري.

٣٨-تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي: أحمد بن علي (المتوفى ٤٦٣هجري) المكتبة السلفية: المدينة المنورة.

٣٩- تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك) محمد بن جرير الطبري: (المتوفى ٣١٠ هجري) مؤسّسة الأعلمي: بيروت.

٤٠-الاستبصار: الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥ - ٤٦٠ هجري) دار الكتب الإسلامية: طهران.

فهرست موضوعات المفضل بن عمر